S/PV.7942

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٤٢

الأربعاء، ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيرموديث	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين – محسن
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/404)

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2017/408)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1714056 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/404)

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2017/408)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماها إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد رايسيدون زينينغا، نائب الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو جوزيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ويشارك السيد زينينغا والسيد ماديرا في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/404، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2017/408، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد زينينغا.

السيد زينينغا (تكلم بالإنكليزية): عندما خاطب الممثل الخاص للأمين العام كيتينغ المجلس قبل شهرين (انظر S/PV.7905)، كان قد أُعلن للتو عن تشكيل مجلس الوزراء الصومالي الجديد وكان الأمين العام قد زار البلد من فوره في توقيت وصفه بدقة بأنه لحظة تجمع بين المأساة والأمل في آن واحد.

ولا تزال المأساة الناجمة عن الجفاف الحاد تتكشف. وتدهورت الأزمة الإنسانية بسرعة أكبر مما كان متوقعا في الأصل. وتشير التقييمات التي أجريت في نيسان/أبريل إلى تسجيل مستويات خطيرة من سوء التغذية الحاد بين السكان الذين يمتهنون الرعي والزراعة، وكذلك بين الأشخاص المشردين داخليا في بيدوا ومقديشو. ولم تتحقق الإغاثة المتوقعة من أمطار موسم ”الغو“. فقد جاء هطول الأمطار متأخرا، ونفقت بالفعل أعداد كبيرة من رؤوس الماشية. ومن المتوقع أيضا أن يواصل الأمن الغذائي تدهوره. ومن غير المرجح أن تخف حدة الأزمة قريبا. وتستمر الوفيات والمخاطر المتعلقة بالحماية، لا سيما فيما يخص النساء والأطفال، في التزايد حيث تجبر ظروف الجفاف الرُحل على الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن. ويتزايد العنف الجنسي في مخيمات المشردين داخليا.

وقد حالت الاستجابة المعززة من جانب الوكالات الإنسانية دون وقوع مجاعة حتى الآن، ولكن لا يُحتمل أن تخف حدة الأزمة قريبا. وتزداد الاحتياجات من المساعدة الإنسانية بسرعة أكبر من وتيرة الاستجابة. وحتى الآن، لم يتم الوصول سوى إلى نصف السكان الذين هم في حاجة إلى الغذاء، وعددهم ٣ ملايين نسمة. وتم تقديم أو التعهد بتقديم مبالغ مجموعها ٦٦٩ مليون دولار للجهود الإنسانية الجارية، مما يترك فجوة قدرها ٨٣١ مليون دولار في خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام ٢٠١٧. وبالتالي، يتعين زيادة مساهمات والتزامات المانحين مجددا.

في الوقت نفسه، يجب اتخاذ خطوات لبناء قدرة الصومال على مواجهة الأزمات الإنسانية المتكررة الناجمة عن الأحوال

المناخية القاسية. وسيواصل الصومال الانتقال من أزمة إنسانية يمكن تفاديها إلى أخرى، ما لم يتم تعزيز القدرة على الصمود من خلال معالجة المشاكل البنيوية للبلد. ويتعين إعطاء الأولوية للاستثمار في بناء قدرات مؤسسات الدولة ذات الصلة وللنُهج الإنمائية المنحى لتمكين البلد من التعامل بشكل أفضل مع الأزمات الإنسانية في المستقبل. وسيؤدي تحسين الأمن وتوليد الإيرادات ومكافحة الفساد أيضا إلى زيادة القدرة على الصمود.

ولدى الصومال الآن فرصة فريدة للتغلب على ضعفه الحالي وبناء دولة قادرة على القيام بوظائفها خلال السنوات الأربع القادمة. ولتحقيق هذه الرؤية، يتعين على البلد إحراز تقدم بشأن الأولويات التالية:

تتمثل الأولوية الأولى في بناء قوات أمن وشرطة قادرة على حماية السكان، ويمكنها الشروع في تولي مسؤولية الأمن بدلا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

والثانية هي تعزيز الانتعاش الاقتصادي حتى يتمكن من توليد إيرادات وإيجاد فرص عمل والبدء في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من الاعتماد على المانحين. والثالثة هي وضع تدابير مناسبة للإدارة الفعالة للأموال العامة، مقترنة باستئصال الفساد – الذي يشكل خطرا كبيرا على الاستقرار شأنه شأن انعدام الأمن السائد – وتسريع التقدم في تسوية المتأخرات بغية تأمين التمويل من المؤسسات المالية الدولية من خلال عملية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والرابعة هي استكمال استعراض الدستور وتعزيز النظام الاتحادي. والخامسة والأخيرة هي تعزيز المصالحة وحل النزاعات المحلية الكثيرة التي طال أمدها في البلد. وستكون الانتخابات الشاملة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠ اختبارا حاسما للتقدم الذي تم إحرازه تجاه بناء دولة تؤدي وظائفها على نحو مناسب.

وقد اتخذت الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، في الشهرين الماضيين، خطوات أولى هامة عززت الأمل السائد بإمكانية تحقيق أولويات بناء السلام وبناء الدولة الرئيسية هذه خلال الولاية الحالية للحكومة الجديدة. وقد أظهروا إرادة لتأمين إبرام الاتفاقات السياسية التي لا غنى عنها لإحراز هذا التقدم. ويقر القادة بأنه ينبغي معالجة فجوة المصداقية الحالية التي تباعد بين المؤسسات الحكومية وحاجات عامة السكان. وكذلك أظهروا الالتزام الضروري بالعمل مع القطاع الخاص وبالانخراط البناء مع شركاء الصومال الدوليين.

وقد أبرم الزعماء في ١٦ نيسان/أبريل، بعد شهرين فقط من تولي الرئيس فارماجو مهام منصبه، اتفاقا سياسيا بشأن هيكل الأمن الوطني الذي طال انتظاره. وهو يحدد حجم قوات الأمن الصومالية وهيكلها وتكوينها والقيادة والسيطرة الخاصة بها وترتيبات تمويلها، بناء على نموذج اتحادي. إن أهميته كبيرة جدا. فهو يوفر إطارا للتعجيل بتطوير قوات أمن مقبولة وقابلة للمساءلة وميسورة التكلفة وقادرة. وسيكون له كذلك أثر محفز على الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة وزيادة توليد الإيرادات. وهو يوفر، علاوة على ذلك، نموذجا لاتفاقات سياسية هامة أخرى بشأن مسائل رئيسية مثل إدارة الموارد الطبيعية وتقاسم الإيرادات والتعريف الأوسع نطاقا لسلطات ومسؤوليات كل من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ويمكن الاتفاق الشركاء الدوليين من دعم قطاع الأمن في الصومال بأسلوب أكثر اتساقا. وينبغي الآن استكمال اتفاق هيكل الأمن الوطني ونموذج الشرطة الجديد، الذي اعتمد العام الماضي، باتفاق سياسي يحدد نموذجا اتحاديا لقطاعي العدالة والسجون.

وإذ أننا نرحب ببدء فصل جديد في الصومال وبالفرص الفريدة التي فتحها، فإننا لا نغفل عن نطاق وتعقد العقبات التي تواجه الحكومة الصومالية خلال رحلة السنوات الأربع الطويلة التي تنتظرنا. ولا يزال استمرار انعدام الأمن، الذي يعزى أساسا وليس حصرا إلى هجمات حركة الشباب،

يشكل التحدي الأكبر. ونشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على توفيرها العمود الفقري للأمن في الصومال على مدى الـ ١٠ سنوات الماضية. فقد مكنت جهودها المشتركة مع قوات الأمن الصومالية، بدعم من الشركاء الدوليين، من إحراز التقدم الذي حققه البلد حتى الآن.

بيد أن حركة الشباب لا تزال قادرة على تعطيل وعرقلة السلام وعملية بناء الدولة. وتتطلب مكافحتها اتباع نهج متعدد الجوانب يجمع بين تدريب قوات البعثة وعمليات الجيش الوطني الصومالي الهجومية؛ وتنفيذ عمليات خاصة لمكافحة الإرهاب من جانب شركاء الصومال القادرين على القيام بذلك؛ وتعزيز بسط سلطة الدولة؛ ومعالجة أوجه القصور في الحوكمة؛ وحل النزاعات المحلية، وفي الوقت نفسه تقديم حوافز للعناصر الراغبة في الاستفادة من عرض العفو العام الذي قدمه الرئيس فارماجو.

ويجب أن يصاحب الدعم المقدم لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من الاضطلاع بعمليات فعالة تنفيذ اتفاق هيكل الأمن الوطني ويكمله. إن مسألة اختيار أحدهما على الآخر غير مطروحة. ولذا فإن البعثة تحتاج، في الأجل القصير، إلى تمويل يمكن التنبؤ به والطريقة المثالية لذلك هي من خلال الأنصبة المقررة. ولن تحقق العمليات الهجومية للبعثة والقوات الصومالية نتائج مستدامة إلا إذا خطط لها بطريقة منسقة، ونفذت مع الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب أخذ الأزمة الإنسانية الراهنة في الاعتبار، وحماية السكان الضعفاء على النحو الواجب ووضع ترتيبات للحفاظ على المناطق المستردة وإعادة بنائها، بما في ذلك الإدارات المحلية المقبولة لدى المجتمعات المحلية.

إن التنفيذ النشط لسياسة الأمم المتحدة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أمر مهم فيما نواصل تمكين عمليات البعثة والمساعدة على التعجيل ببناء قوات الأمن الصومالية. فحركة الشباب تتغذى على أوجه القصور في الحكم، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون وتقديم الخدمات الأساسية. ولذا فإن لاتخاذ نهج شامل إزاء الحوكمة والحصول على الخدمات الأساسية أهمية حاسمة في منع ومكافحة التطرف العنيف. ونحن نرحب بجهود الحكومة الاتحادية للتوسط بين ولاية غالمودوغ وتنظيم أهل السنة والجماعة. ويجب أن يستمر الحوار. فالمصالحة مع تنظيم أهل السنة حاسمة الأهمية لبقاء ولاية غالمودوغ وأمنها، بما في ذلك جهودها الرامية إلى التصدي لخطر القرصنة. ولئن كان من السابق لأوانه الحديث عن العودة إلى ذروة حقبة القرصنة قبالة سواحل الصومال، فإن عمليات اختطاف السفن الأخيرة تذكرنا بأنه يمكن عكس اتجاه التقدم الذي أحرز حتى الآن. وينبغي أن تستمر الجهود القوية لمكافحة القرصنة، بما في ذلك زيادة الدوريات في المياه الصومالية، مصحوبة بدعم أكبر لبناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون البحري الصومالية.

وتعاني المؤسسات الصومالية المسؤولة عن تنفيذ برنامج الحكومة خلال السنوات الأربع القادمة من نقص حاد في القدرات. ولا يمكن الوفاء بالمواعيد المستهدفة المحددة في الاتفاق السياسي بشأن هيكل الأمن الوطني والخطط الأخرى بدون دعم كبير ومتسق من الشركاء الدوليين. ويجب مواءمة العمل المتصل بهيكل الأمن الوطني مع الترتيبات الخاصة بالنقل القائم على شروط للمسؤولية الرئيسية عن الأمن في البلد من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية، والذي يتوقع أن يبدأ في عام ٢٠١٨. وسيتطلب ذلك درجة عالية من التنسيق تتجاوز القدرات الحالية لمؤسسات البلد. وبالمثل، يتطلب إحراز تقدم في الوقت المناسب في استعراض الدستور، بالتزامن مع كل من العملية المضنية المتمثلة في تأمين التوصل لاتفاقات سياسية بشأن القضايا الرئيسية والأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٢٠ في سياق سياسي وأمني صعب، تنسيقا معقدا بين المؤسسات الصومالية المعنية وتعزيز قدراتها.

وهذا الاتساق ضروري ليس بين المؤسسات الصومالية ذات الصلة فحسب، بل وبين العديد من الشركاء الدوليين الذين يقدمون الدعم لقطاع الأمن في الصومال ولعملياته السياسية الرئيسية. ويجب أن نسلم بأن غياب هيكل الأمن الوطني المتفق عليه وعدم الانتظام في تقديم الدعم من قبل الشركاء الدوليين لقطاع الأمن خلال السنوات الثماني الماضية قد أسهما بنفس القدر في عدم إحراز تقدم في بناء قوات أمن قادرة ومشروعة في الصومال.

ومن هنا تنبع الأهمية الكبيرة لنتائج مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي انعقد قبل ستة أيام، والاستعراض المشترك الذي يجريه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حاليا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية. وقد أتاح مؤتمر لندن فرصة فريدة للصوماليين لعرض جدول أعمالهم على الشركاء الدوليين والتوصل إلى اتفاق بشأن إطار للتعاون من أجل تنفيذ الأولويات الرئيسية، يرتكز على مبدأ المساءلة المتبادلة. ويتجسد ذلك في الاتفاقين الرئيسيين اللذين تمخض عنهما المؤتمر.

وأحدهما هو ميثاق الأمن بين الصومال و ٤٢ شريكا دوليا. ويقر الميثاق اتفاق الهيكل الأمني الوطني ويحدد معالم التطور السريع لقوات الأمن الصومالية، ويعترف بأن بعثة الاتحاد الأفريقي لا تزال هامة للغاية من أجل تأمين الصومال، كما يعرب عن الدعم لنقل المسؤوليات على أساس الأوضاع السائدة من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية، مع تحديد تواريخ مستهدفة واضحة ترتبط بالمعالم المتفق عليها. كما يحدد آلية للتنسيق والتنفيذ لكفالة تقديم دعم متسق من جانب الشركاء الدوليين.

أما الوثيقة الثانية فإنها تضع تعريفا لشراكة جديدة من أجل الصومال. وهي تحدد إطارا للمساءلة المتبادلة، فضلا عن مبادئ شراكة محددة وإجراءات تمكينية، سيعمل الصومال وشركاؤه الدوليون معا استنادا إليها لتحقيق الأهداف ذات الأولوية، المحددة في خطة التنمية الوطنية الصومالية، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وعلى صعيد الانتعاش. واتفق الصومال وشركاؤه على الاجتماع مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر لمتابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في لندن. وهم سينظرون خلال ذلك الاجتماع في وضع استراتيجية لتمويل الهيكل الأمني الوطني، تمشيا مع النهج الشامل حيال الأمن. ولذلك، فقد أضاف مؤتمر لندن زخما إضافيا للجهود الرامية إلى النهوض بالأولويات الرئيسية للصومال.

ويركز الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على المهام الرئيسية الست، وهي: أولا، إجراء تقييم أساسي لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية؛ ثانيا، تحديد المهام الضرورية للبعثة، مع أخذ الهيكل الأمني الوطني والنهج الشامل حيال الأمن بعين الاعتبار؛ ثالثا، تحديد مجموعة الجهات الفاعلة الأمنية التي تضطلع بدور في الصومال وتقديم توصيات بشأن الشكل المفضل للعلاقات وتوزيع المسؤوليات فيما بينها؛ رابعا، تقديم توصيات بشأن تشكيل البعثة المستقبلي لتيسير عملية نقل سلس للمسؤوليات إلى قوات الأمن الصومالية على أساس الأوضاع القائمة؛ خامسا، وضع توصيات بشأن الشكل الذي ينبغي أن تتخذه عملية الانتقال على أساس الأوضاع القائمة؛ وأخيرا، تحديد الدعم اللازم للبعثة وقوات الأمن الصومالية، المرتبط بالخطة الانتقالية. وستُقدم الاستنتاجات التي خلص إليها الاستعراض وتوصياته إلى مجلس الأمن وإلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للنظر فيها.

ويستند الاستعراض المشترك إلى التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في الصومال، الذي أجري خلال الفترة من ٥ إلى ١٥ آذار/مارس، بناء على طلب المجلس. وفي رسالته المؤرخة ٥ أيار/مايو الموجهة إليكم، سيدي، أحال الأمين العام نتائج التقييم. وأود التشديد على ملاحظة الأمين

العام الواردة في الرسالة بأنه، نظرا لأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال قد تم تعديلها حسب الأولويات الجديدة، فإن بعض عناصر الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة إلى الصومال خلال السنوات الأربع القادمة ستسفر عن مطالب بزيادة الموارد. ولذلك، فإننا على ثقة في قيام مجلس الأمن والهيئات التشريعية الأخرى ذات الصلة بتأييد توصيات التقييم الاستراتيجي ومواصلة توفير الموارد الضرورية اللازمة لتمكين منظومة الأمم المتحدة من دعم مشاريع الصومال الطموحة.

وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على موقفهم القوي والموحد الداعم لجدول أعمال بناء السلام وبناء الدولة في الصومال وعلى دعمهم لفريق الأمم المتحدة في الصومال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد زينينغا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن وإحاطته علما بشأن الصومال. وأنقل إلى المجلس تحيات رئيس الاتحاد الأفريقي، معالي السيد موسى فكي محمد.

تشجعنا استجابة المجتمع الدولي للنداء الموجه لتقديم الدعم إلى سكان الصومال المتضررين من الجفاف. ومع ذلك، فإنه بقدر ما اتضحت مظاهر الكرم، فإن الهوة عميقة وواسعة وتتطلب تقديم المزيد من المساهمات. ونتطلع إلى تقديم هذه المساهمات في القريب العاجل.

إننا نجتمع في أعقاب مؤتمر لندن، الذي انعقد في الأسبوع الماضي، بعد ثلاثة أشهر فقط من فوز الرئيس محمد عبد الله محمد في انتخابات خلت من العنف وكانت نزيهة بشكل مقبول، تم خلالها نقل السلطة إليه على نحو مثالي وسلمي. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الصومال لا يزال بلدا يعاني من التمرد والتطرف العنيف والإرهاب، فإن هذا يمثل إنجازا كبيرا يكتسي أهمية فريدة. ويُعزى نجاح مؤتمر لندن في الخروج بقرارات، سيقلب تنفيذها المعادلة في الصومال بما لذلك من أثر حاسم ودائم على التوقعات الكلية للبلد في المستقبل القريب، إلى الأعمال التحضيرية الهائلة والقرارات الاستراتيجية التي اتخذتها قيادة الصومال، ولا سيما الرئيس محمد عبد الله محمد وحكومته في جميع المجالات الهامة في البلد.

وفي الواقع، شرعت وزارة الشؤون الدستورية، بالتنسيق مع الوزارات التنفيذية الأخرى في إطار البرلمان الاتحادي، في برنامج استشاري استعدادا للمضي قدما بقوة في الإصلاحات السياسية والدستورية في البلد قبل الاقتراع العام المبني على أساس صوت واحد للشخص الواحد المقرر إجراؤه في عام ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استضافت حكومة الصومال الاتحادية الحوار السياسي والمفاوضات بين سلطات غالمودوغ وحركة ”أهل السنة والجماعة“ في مقديشو. وهذه خطوة هامة نحو الأمام ودليل واضح على أن الجهود المتواصلة من أجل تحقيق المصالحة تمثل، وينبغي أن تظل، سمة دائمة على الطريق نحو بناء السلام والاستقرار في الصومال.

وفي ١٦ نيسان/أبريل، عقدت حكومة الصومال الاتحادية المنتدى التشاوري الوطني الأول، الذي ترأسه رئيس جمهورية الصومال الاتحادية بنفسه. وحضر المنتدى رئيس البرلمان الوطني ورئيس الوزراء وقادة ولايات بونتلاند، وجوبالاند، والمنطقة الجنوبية الغربية، وهيرشبيلي، وغالمودوغ.

وفي ذلك اللقاء، توصل أولئك القادة الصوماليون إلى اتفاق سياسي تاريخي لإدماج القوات الإقليمية والاتحادية في هيكل أمني وطني متماسك وقادر على القيام تدريجيا بالمسؤولية الكاملة عن حفظ الأمن في البلد. واتفق الزعماء

على سياسة للأمن الوطني ومبادئ توجيهية لمتابعة تنفيذها. وتولى قيادة تنفيذها مجلس الأمن الوطني الذي يرأسه رئيس جمهورية الصومال الاتحادية. واتفقوا أيضا على إنشاء مجالس أمن إقليمية يتولى رئاستها قادة الدولة الإقليمية.

ويُعدُّ هذا الهيكل الأمني الوطني المعتمد معلما هاما وغير مسبوق في الصومال على مدى السنوات الـ ٢٦ الماضية. وبقدر ما أن طريق المضي قدما ما يزال وعرا وشاقا، فإن هذه التطورات المشجعة سترتقي بالصومال إلى مستوى آخر. ومن الواضح أن هذا البلد قد أصبح على وشك فتح صفحة جديدة في تاريخه. وقد تعزز عزمنا بفضل القيادة الصومالية الجديدة التي تسندها ولاية تحظى بتأييد شعبي واسع النطاق، وهي ملتزمة بتحسين الحوكمة واتباع سياسة شاملة للجميع، فضلا عن تعزيز مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات للسكان وتعزيز الشفافية واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مكافحة الفساد وتوفير فرص العمل وبناء شراكة قوية ترمي إلى إضعاف إرهابيي حركة الشباب واحتوائهم.

ويشكل اتفاق نيسان/أبريل بشأن توسيع نطاق الأمن الوطني الصومالي لإنشاء قوات أمن صومالية تتسم بالشمول والمهنية والفعالية، بطريقة فعالة من حيث التكلفة في ذات الوقت، استنادا إلى رؤية جماعية واتفاقات سياسية تم التوصل إليها بين الحكومة الاتحادية الصومالية والدول الإقليمية الأعضاء في الاتحاد الصومالي، إلى جانب أدوات السياسة الأمنية الأخرى التي اعتمدتها الإدارة السابقة، لبنات قوية لبناء سد منيع ضد انعدام الأمن والاستقرار في البلد. غير أنه ليس بوسع الإجراءات العسكرية وإنفاذ القانون والعمليات الاستخباراتية أن تحقق لوحدها النجاح المأمول بالرغم من أهميتها. وهناك حاجة إلى مواصلة بناء شراكة قوية للسلام بين الحكومة الصومالية والشعب الصومالي عن طريق الزعماء القبليين والطوائف الدينية وأوساط الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية ومنظمات الشباب والمجتمع المدني عموما في السعي إلى خطة وطنية مشتركة من شأنها أن تحقق مصالح الجميع.

ونثني على قرار الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو المتعلق بتمديد العفو وتشجيع أولئك الصوماليين الذين غررت بهم حركة الشباب إلى نبذ العنف والانضمام إلى إخوانهم وأخواتهم في جهود إعادة بناء البلد وتحقيق مستقبل أفضل لهم ولأسرهم. وتكتسي هذه النُهج وغيرها من أدوات المصالحة الأخرى التي اعتمدتها الحكومة أهمية فائقة، بما في ذلك العمليات العسكرية التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية في الحد من عدد المجندين في صفوف حركة الشباب. ولا يسعنا إلا أن ندعم الرئيس عبد الله في هذا الجهد، ونشاطره الاعتقاد بأن من شأن السعي المستمر والمتسق لتحقيق هذا النهج الأمني الشامل المتعدد الجوانب أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال ومنطقة شرق أفريقيا بوجه عام. وعليه، ندعو جميع الشركاء الوطنيين والدوليين للمساعدة في بناء الهياكل الأساسية التي يحتاج إليها الرئيس عبد الله لاستيعاب أولئك الصوماليين الذين يلبون نداءه ويبدون استعدادا لنبذ العنف والاندماج في المجتمع والتحول إلى مواطنين إيجابيين يسهمون في بناء بلدهم مرة أخرى.

ويشكّل تأمين طرق الإمداد الرئيسية وتحويلها إلى جيوب خالية من العنف، فضلا عن توفير الأمان والأمن والحوكمة وفرص العمل والمهن والمرافق الاقتصادية الاجتماعية وغيرها من الخدمات الأخرى للسكان المقيمين على طول هذه الطرق – وسيلة هامة لتمديد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وجعل الحكومة أكثر قربا من السكان، فضلا عن الحد من تعرضهم وتأثرهم بخطاب الإيديولوجية المتطرفة العنيفة لحركة الشباب.

ويمكننا وصف هيكل الأمن الوطني الصومالي بأنه مشروع متوسط إلى طويل المدى. ولكن هناك ضرورة لوضع

نهج يأخذ في الاعتبار أيضا الشواغل الأمنية القصيرة الأجل في الصومال ويؤدي دورا في التصدي لها. تحقيقا لتلك الغاية، فإن الصومال بحاجة إلى قوات حسنة التدريب والتجهيز وقابلة للنشر فورا للقيام بتلك الواجبات والعمل جنبا إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأفريقي على مواصلة السيطرة على البلدات والمدن المحررة وتأمين طرق الإمداد الرئيسية وتنفيذ العمليات الهجومية المشتركة أو المنسقة لمواصلة ردع مقاتلي حركة الشباب وإضعافهم واحتوائهم. وينبغي إدراج خطة النصر المتعلقة بقوات الجيش الوطني الصومالي، التي استثمرت فيها الأمم المتحدة وتدعم فيها حاليا ١٠٩٠٠ جندي وجعلها جزءا من تلك القوة التي ينبغي أن تواصل اعتبارا من الآن شن الهجمات على حركة الشباب ومواجهتها وإضعافها، في ذات الوقت الذي تواصل فيه تنفيذ هيكل الأمن الوطني.

وما تزال بلدات جامامي وجيليب وساكو وبولي الواقعة على طول ممر جوبا، وهارادهير في شمال شرقي الساحل اليوم تحت سيطرة حركة الشباب، علاوة على كونها قواعد لصنع المتفجرات ومراكز لتخطيط العمليات وجمع المعدات العسكرية، ومواقع لاستقبال المجندين، كما تستخدم أيضا نقاط عبور وميادين لأغراض التدريب. ولتعزيز الأمن وحماية السكان الرئيسيين المقيمين في المراكز الحضرية في مقديشو وفي جميع أنحاء البلد على النحو المطلوب، فإنه لا بد من شن عملية ممر جوبا الثاني وكذلك عملية هجومية أخرى في شمال شرقي الساحل. ويجب إصدار أمر بذلك. وينبغي أن نتفق عليه. ويجب أن يتخذ الشركاء موقفا واضحا إزاء تحرير هذه المدن.

ولا يزال الاستنتاج القائل بازدياد خطر الانتهاكات الجسيمة المرتكبة خلال عملية ممر جوبا الثاني عموما بحاجة إلى تنقيح استنادا إلى الافتراضات الملحوظة والأدلة الموضوعية. ونظرا لضرورة خضوع القوات التي ستشارك في هذا الهجوم لشروط الحصول على شهادة مسبقة في سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان قبل شن الهجوم، فليست هناك أية نوايا لإشراك أي أفراد ذوي سجلات جنائية ثابتة بالأدلة في تلك العملية، بل نعتزم إشراك أفراد شرفاء فيها. وبالتالي، ينبغي أن نكون على أتم الوضوح والإدراك عند الحديث عن احتمال انتهاكات حقوق الإنسان. ويتعين علينا معرفة كيف توصلنا إلى ذلك الاستنتاج، ما دمنا لم نر بعد السكان في تلك المناطق، ولم نحدد بعد عدد الأفراد الذين سيشاركون في تلك العملية الهجومية، علاوة على أنهم ما زالوا مجهولين للجميع.

وقد بدأت بالأمس ١٦ أيار/مايو عملية الاستعراض المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتهدف هذه الممارسة إلى تحديد تفاصيل ما ينبغي توفيره والقيام به بين الآن والتاريخ المحدد لبدء تقليص بعثة الاتحاد الأفريقي كي يتسنى لقوات الأمن الوطنية الصومالية تولي المسؤوليات الأمنية في البلد تدريجيا. ويسعدنا أننا قد توصلنا إلى اتفاق على أنه لا ينبغي لهذه الممارسة أن تتم حصريا بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مثلما كان عليه الحال في الماضي.

إن المشاركة الكاملة للسلطات الصومالية والجهات المعنية والتفاعل معها في تحديد المهام والوظائف والموارد والأطراف الفاعلة والتنسيق والأنشطة الأخرى المطلوبة أثناء الاستعراض أمور تكتسي أهمية حاسمة. ويجب على الحكومة الصومالية أن تشارك مشاركة كاملة في عملية استعراض الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وينبغي أن تأخذ زمام المبادرة. وينبغي أن يخبرونا بما يحتاجون إليه، مثل: كم الموارد؛ ونوع الموارد التي يريدونها؛ ومقدار التدريب الذي يريدون أن يحصل عليه الجيش، حتى نتمكن من التنفيذ الفعال لما يريدونه وليس ما نريد نحن منهم أن يريدوه.

وإلى أن يبدأ التخفيض التدريجي للقوات وتكتمل عملية الخروج، من المهم تزويد البعثة بتمويل منتظم ويمكن التنبؤ به

ويعول عليه وبالدعم اللوجستي اللازم وعناصر تمكين القوة ومضاعفات القوة مما يسمح لها بالنجاح في إنجاز ولايتها جنبا إلى جنب مع قوات الأمن الوطنية الصومالية.

لقد أسفرت سنوات من المشاركة الفردية وغير المنسقة من جانب الشركاء في دعم قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عن نتائج محدودة للغاية. ومن المهم أن يستكشف مجلس الأمن إمكانية تعزيز النتائج التي يسرتها هذه المساعدة الثنائية من خلال إضفاء قدر من النظام والاتساق والتنسيق والتوجيه على الطريقة التي يقدم بها الشركاء الدعم إلى كل من البعثة وقطاع الأمن الوطني الصومالي بوجه خاص. هذا من شأنه كفالة أن تكون كافية من حيث المحتوى والنوعية وملائمة لتحقيق الغرض ومكملة للجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المشتركة والمحددة لحكومة الصومال الاتحادية والبعثة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ماديرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى كل ما يحرزاه من تقدم هما والأفرقة التابعة لهما.

هذه الجلسة حسنة التوقيت، إذ تأتي عقب نجاح مؤتمر لندن المعني بالصومال في الأسبوع الماضي الذي عقد في ١١ أيار/مايو. اجتمعنا في وقت يتسم بالكفاح والأمل في نفس الوقت بالنسبة لشعب الصومال. فلا يزال الجفاف الشديد يتسبب في معاناة يومية. ويبقى خطر حدوث مجاعة كبيرا. نعم، يحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا بما يقدمه من تعهدات إنسانية؛ ولكن لا يسعنا أن نتقاعس. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أردنا تجنب حدوث مجاعة.

في لندن في الأسبوع الماضي، قدم الأمين العام خطة استجابة إنسانية منقحة تسعى لجمع مبلغ ١,٥ بليون دولار لعام ٢٠١٧ من أجل توسيع نطاق استجابة الأمم المتحدة. ويجب أن نعمل بشكل جماعي للمساعدة على زيادة قدرة الصومال على التحمل في المدى الطويل وفي نفس الوقت تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية.

وفي حين يطرح الجفاف أسبابا حقيقية للقلق، فإننا ندرك أيضا أن هذه فترة أمل وتفاؤل في الصومال. فقد أحرز تقدم جيد في القضايا السياسية والأمنية على حد سواء.

وأشعر بالفخر لحضور مؤتمر لندن الأسبوع الماضي، وقد شهدت بنفسي الجهود المتجددة وتصميم حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على اغتنام فرص وجود هذه الإدارة الجديدة. كما سعدت برؤية الالتزام القوي للغاية من جانب الشركاء الدوليين تجاه الصومال بدعم هذا التقدم المحرز في الصومال بشأن المسائل السياسية والأمنية، في صورة شراكة جديدة.

وكان أحد الإنجازات الحاسمة هو إنجاز العملية الانتخابية ونقل السلطة بصورة سلمية وسريعة، توجت بتعيين حكومة جديدة. وكانت هذه حقا لحظة تاريخية في خروج الصومال من حالة النزاع.

وقد حددت الحكومة الجديدة أولوياتها، وهي قائمة شاقة أمامها تنطوي على: التصدي للجفاف؛ والتصدي للفساد؛ وبناء القدرات الأمنية الصومالية لمواجهة حركة الشباب؛ وإصلاح الدستور؛ وتنفيذ مشروع النظام الاتحادي؛ وإنعاش الاقتصاد. إنها تحديات هائلة أمامها. بيد أنني في الأسبوع

الماضي شهدت الإرادة السياسية اللازمة للتصدي لها، فضلا عن وجود شعور بالنشاط والحيوية التي يحتاج الآن إلى ترجمته إلى إحراز تقدم ملموس.

وستتمثل الفترة المقبلة في التوصل إلى تسوية اتحادية دائمة، وهي أكثر إلحاحا في مجال الأمن. كما أننا بحاجة إلى ضمان تنفيذ الالتزامات بمعالجة المسائل الدستورية الأساسية بشأن تقاسم السلطة والموارد وتوجيه الاهتمام السياسي الرفيع المستوى الذي تحتاجه. ولن يكون إيجاد نموذج لجعل الانتخابات القائمة على مبدأ صوت واحد لشخص واحد واقعا وإقرار قانون انتخابي بحلول عام ٢٠١٨ أمرا مباشرا؛ ولكن تحقيق هذه الأمور على نحو صحيح سيكون ضروريا لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في الصومال. وسيكون دعم المجتمع الدولي، بتنسيق من البعثة، لازما لدعم صنع القرارات الصومالية.

ونشكر الأمين العام على الاستعراض الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في الصومال لكفالة أن تكون الأمم المتحدة مهيأة تماما لدعم هذا الفصل التالي في الصومال. ونتفق مع توصياته، ولا سيما التركيز على دعم الولايات أعضاء الجمهورية الاتحادية لاتباع سياسة أكثر شمولا واستقرارا في جميع أنحاء البلد.

وسيكون الأمن الفعال ضروريا لدعم التقدم السياسي والاقتصادي ومنع تكرار الأزمات الإنسانية. ويحدد ميثاق الأمن المتفق عليه في لندن الصيغة المتفق عليها للمؤسسات والقوات الأمنية التي يقودها الصوماليون. ويجب أن تكون ميسورة التكلفة ومقبولة وخاضعة للمساءلة. ويجب أن تكون لديها القدرة على توفير الأمن والحماية التي يحتاجها شعب الصومال ويستحقها، كجزء من نهج شامل للأمن. وسيكون تنفيذ كل هذا من الأولويات الرئيسية خلال الأشهر المقبلة.

وعلى الجانب الدولي، نحن بحاجة إلى التنسيق على نحو أفضل، وتقديم دعم أكثر اتساقا، والعمل معا لتنفيذ تلك الرؤية الأمنية الصومالية. وفي الأشهر القادمة سنكون بحاجة إلى وجود إرادة سياسية قوية من جانب الصومال لتنفيذ الإصلاحات، وإلى الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي. إنها فرصة لا بد أن نغتنمها، ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجميع شركاء الصومال وداعميه لتحويل الالتزامات القوية إلى إجراءات.

السيد أبو العطا (مصر): لعلكم تتفقون معي أن انتخاب الرئيس فرماجو الذي حظي بمساندة شعبية واسعة، وتشكيل الحكومة الصومالية الجديدة، وما تلا ذلك من خطوات محددة نحو تحقيق آمال الشعب الصومالي وتطلعاته في بناء دولة المؤسسات، والقضاء على الإرهاب، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثل انطلاقة جديدة على مسار بناء صومال قوي ومستقر. وهو ما يتعين معه على التوازي تكثيف الدعم الدولي المقدم إلى الصومال ومواءمته مع أولويات الحكومة الصومالية، والسعي لضمان التنسيق بين شركاء الصومال في هذا الشأن تجنبا للازدواجية.

واتصالا بذلك، فمن المهم الإسراع في تفعيل ما تم الاتفاق عليه منذ أيام قليلة في لندن، فيما يتعلق بوثيقتي ميثاق الأمن والشراكة الجديدة من أجل الصومال. ومن ناحية أخرى، لا يزال الإرهاب يمثل خطرا حقيقيا يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في الصومال خلال الفترة الماضية. كما لا يقتصر خطره على حدود الصومال فحسب، وإنما يمتد ليهدد دول الإقليم وغيرها خارجه، وهو ما يتعين معه تعزيز الجهود الدولية والإقليمية للقضاء على حركة الشباب وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

وأود، في هذا الصدد، الإشادة بالتضحيات التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية في هذا الشأن.

كما أؤكد على أهمية الإسراع في تنفيذ ما توافقت الأطراف الصومالية عليه يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، من

استراتيجية محددة لبناء جيش صومالي موحد وقوي وقوة أمنية محترفة يمكنها الاضطلاع بمسؤولية حماية أمن الصومال، أخذا في الاعتبار بالتخفيض التدريجي المقرر لقوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اعتبارا من عام ٢٠١٨، تمهيدا لانسحابها الكامل في عام ٢٠٢٠.

أود التأكيد كذلك على أهمية تلازم مسار تعزيز قدرات المؤسسات العسكرية والأمنية والوطنية ومكافحة الإرهاب مع مساري بناء مؤسسات فاعلة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على النظام والأمن وإرساء أسس دولة القانون ومراجعة الدستور، من ناحية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل وتعزيز موارد الدولة، من ناحية أخرى، بالنظر إلى الارتباط العضوي الوثيق بين هذه المحاور، وأهمية مواءمة الدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مع الأولويات والرؤية التي وضعها الصوماليون أنفسهم في هذا الصدد.

ومن ناحية أخرى، من المهم كذلك، تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لدعم جهود التعامل مع الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الصومال بسبب الجفاف وقلة الأمطار، والتي لا تقتصر انعكاساتها على الأبعاد الإنسانية فحسب، بل وتمتد لتؤثر على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية. كما يتعين تعزيز جهود دعم القدرات الصومالية فيما يتعلق بآليات الوقاية والإنذار والتعامل المبكر مع مثل هذه الأزمات التي عانى منها الصومال مرارا في السابق لتجنب تفاقمها وتزايد حدتها.

ختاما، أؤكد على عزم بلدي مواصلة دعمه للصومال الشقيق في جهوده لبناء دولة مستقرة قوية ومزدهرة، متمنيا لشعب الصومال التقدم والرفاهية.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر أوروغواي على عقد هذه الجلسة اليوم. استمعت الصين بعناية إلى البيانات التي أدلى بها السيد ريزدون زيننغا، نائب الممثل الخاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة التقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال.

في الوقت الحاضر، يدخل الصومال فترة هامة لإعادة التعمير على الصعيد الوطني. ومنذ نهاية العام الماضي، عقد الصومال بنجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية الاتحادية، وأنشئت حكومة جديدة في مطلع هذا العام. وبذلك حقق النقل السلمي للسلطة، وهو خطوة هامة في إعادة التعمير على الصعيد الوطني. وترحب الصين بكل ذلك.

لقد قدمت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مساهمات إيجابية في هذه التطورات، وتود الصين أن تعرب عن تقديرها لذلك. ومن ناحية أخرى، يجب أن نلاحظ أن الصومال لا يزال يواجه تحديات خطيرة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية. وفي الوقت الراهن، هناك ٦,٢ مليون شخص في الصومال لا يجدون الغذاء، وحوالي ٣ ملايين منهم ينتظرون المساعدة الغذائية العاجلة.

ولا يزال الطريق طويلا أمام الصومال لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية بشكل دائم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام ويقدم دعما أقوى إلى الصومال. أولا، من لمهم الالتزام بمبدأي القيادة الصومالية والملكية الصومالية، مع احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية، ودعم بناء القدرات في مجالات الأمن والحوكمة، والتأكد من أنه قادر على تحمل مسؤوليته عن الأمن على الصعيد الوطني وتوطيد الزخم الإيجابي في عملية السلام. وفي الوقت نفسه، فإن إعادة البناء الاقتصادي والحالة الإنسانية في الصومال مجالان ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة والدعم فيهما. وينبغي للأطراف المعنية أن توفر التخطيط الدقيق للمساعدة والتعاون لكي يمضي الصومال بعملية إعادة التعمير على الصعيد الوطني قدما بإطراد.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون بشأن الصومال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان الإقليمية على نحو مستمر. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي معالجة المشاكل الأفريقية بطريقة أفريقية. وينبغي له أيضا دعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاضطلاع بأدوار هامة في حل القضايا الساخنة في أفريقيا. ويجب على المجتمع الدولي دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال فيما تواصلان تنفيذ ولايتيهما. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن أن يوجه المزيد من الرسائل الإيجابية استنادا إلى تطورات الحالة، وأن يواصل استعراض الأحكام ذات الصلة من القرارات ويجري التعديلات اللازمة في الوقت المناسب.

عقد المؤتمر الدولي المعني بالصومال مؤخرا في لندن. وناقش الاجتماع إنشاء الهيكل الأمني والعملية السياسية والانتعاش الاقتصادي والمسائل الإنسانية. وشارك الممثل الخاص للحكومة الصينية للشؤون الأفريقية في الاجتماع وأعلن مواقف الحكومة الصينية. وفيما يتعلق بالوثائق الختامية، اعتمد الاجتماع اتفاقا أمنيا واتفاق شراكة جديدة، وهو أمر ترحب الصين. وتأمل الصين أن تنفذ الاتفاقات ذات الصلة بحذافيرها.

وما فتئت الصين تؤيد الجهود المبذولة في الصومال بهدف تحقيق السلام والتنمية وشاركت مشاركة نشطة في عملية السلام في البلد. وتقوم الصين بدور إيجابي في الصومال بهدف إيجاد الحلول السياسية للقضايا التي تواجه البلد. وقدمت الصين قافلة أسطول للنشر في المناطق البحرية حول الصومال وخليج عدن لمساعدة البلد في مكافحة القراصنة.

ولمساعدة حكومة الصومال على التعامل مع المجاعة الراهنة، قدمت الصين المساعدة الغذائية إلى الصومال عن طريق برنامج الأغذية العالمي، وقدمت أيضا مساعدة إنسانية مادية في حالات الطوارئ من أجل المساعدة على تحسين الظروف المعيشية للمشردين داخليا هناك. والصين مستعدة لمواصلة أداء دورها البنّاء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الصومال والقرن الأفريقي.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الممثل الخاص زيننغا والممثل الخاص ماديرا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

استخدم الأمين العام غوتيريش عبارة في مؤتمر لندن الأسبوع الماضي مفادها أننا لا نسمع ما يكفي عندما نتكلم عن الصومال: ”من أنباء طيبة“. هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به ولا تزال التهديدات الكبيرة ماثلة، لكن هناك إشارات تبعث على الأمل في الصومال بأن أساسا جديدا للدولة يجري إرساؤه.

ومسؤوليتنا اليوم وفي الأشهر المقبلة ستكون مواصلة زخم بناء الدولة. وهدفنا هو دعم جدول أعمال طموح لإصلاحات يقودها الصومال صوب بلد ديمقراطي ومستقر ومزدهر. لقد انقضت عشر سنوات منذ أن أذن مجلس الأمن لأول مرة بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن نحيي تلك القوات التي ضحت بالكثير لتحقيق الاستقرار والأمن إلى البلد. وبالإضافة إلى ذلك، لدى الصومال قائد جديد يتجسد في الرئيس فارماجو. في الأسبوع الماضي في لندن، قال وزير دفاع الولايات المتحدة ماتيس أن الرئيس فارماجو هو الشخص الذي لديه،

> ”استعداد للتخلي عن الراحة الشخصية والاضطلاع بمسؤوليات ومخاطر القيادة“.

ونهنئ الرئيس فارماجو على ميثاق الأمن الذي اعتمد في مؤتمر لندن. يتماشى هذا الاتفاق إلى حد كبير مع روح هدفنا لمساعدة الصومال على إنشاء حكومة مستقرة يمكن أن توفر الأمن لشعبها.

وقد اتخذت حكومة الصومال الاتحادية أول خطوة هامة تجاه تحقيق ذلك الهدف بإنشاء هيكل أمني وطني جديد.

ويتمثل جزء حيوي من بناء صومال جديد مستقل في إنشاء قوة عسكرية وقوة شرطة تتصفان بالمهنية. ويوفر هذا الهيكل نقطة انطلاق نحو بناء قوة أمنية أكثر منعة وتماسكا في بلد أكثر اتحادا. ومن شأن اتفاق لندن الآن دعم هذا الهيكل الأمني بمشاركة دولية أكثر تنسيقا.

إن جهود شركاء الصومال الدوليين مفككة، وحتى متعارضة المقاصد، في أغلب الأحيان. ويكتسي التعاون والشفافية بين الجهات المانحة أهمية بالغة في بيئة تتقلص فيها الموارد المالية. ولا يشجع اتفاق لندن الشركاء الدوليين على مواصلة التزامهم فحسب؛ بل إنه يحثهم على العمل معا والتعاون بقدر أكبر.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاما تاما بدعم تنفيذ الهيكل الأمني الوطني وبيان لندن. غير أن دعمنا يأتي مصحوبا ببعض التوقعات. فنحن نرحب بالتزام الإدارة الصومالية الجديدة بالتصدي للفساد في القطاع الأمني. وسننتظر لنرى البيانات التي أُدلي بها في سياق الوعد بهذه الإصلاحات وقد اقترنت باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لضمان الشفافية والمساءلة. كما إننا بحاجة إلى أن نرى قدرات مؤسسية أقوى داخل الجيش الوطني الصومالي قبل أن نستطيع النظر في رفع الحظر على توريد الأسلحة.

ونحن على استعداد لمساعدة الصومال في بناء تلك القدرة. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة الصومالية قادرة على الحصول على المعدات العسكرية التي تحتاجها باتباع الاستثناء القائم. وبالإضافة إلى ذلك، وإذ نتابع الاستعراض المشترك الذي يجريه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نشجع فريق الاستعراض على التمعن في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي تقديم أفضل دعم للمرحلة المقبلة في جهود بناء الدولة في الصومال. وهدفنا الآن هو بدء انتقال قوات الأمن الصومالية بتوفير التدريب والموارد للقوات الصومالية. إن ميزة البعثة النسبية هي قدرتها على القيام بعمليات هجومية والاضطلاع بأنشطة لمكافحة الإرهاب. وبالنظر إلى التهديدات المستمرة في الصومال من قبل حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى، لا نعتقد أن من المناسب في هذا الوقت النظر في تنفيذ عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، كما أننا لا نؤيد استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لتمويل مرتبات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي.

وأخيرا، وإذ نركز على تعزيز مؤسسات الصومال السياسية والأمنية، فإنه لا يمكننا إغفال التحديات الهائلة الناجمة عن الأزمة الإنسانية الجارية. فأكثر من ٦,٥ ملايين شخص يحتاجون إلى مساعدات غذائية في الصومال – أي أكثر من نصف السكان. ونحن نشيد بجهود الحكومة الرامية إلى معالجة ظروف الجفاف ونقدر جهود المجتمع الإنساني في التعبئة لتوفير الماء والغذاء والرعاية الطبية. وعلى الرغم من أننا نشعر بالارتياح إزاء تعهد المجتمع الدولي بتقديم أكثر من ٦٠٠ مليون دولار خلال هذا العام، فإننا ندرك أننا لم نخرج بعد من عنق الزجاجة، كما ذكرنا بذلك مقدما الإحاطتين الإعلاميتين اليوم.

فقد طلب الصومال والأمم المتحدة للتو ما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار لتوفير المساعدة حتى نهاية هذا العام. وقدمت الولايات المتحدة ١٧٨ مليون دولار منذ تشرين الأول/أكتوبر للاستجابة الإنسانية. ونشجع الجهات المانحة الأخرى على تقديم دعمها أيضا. وسيكون بروز الصومال كدولة مستقرة وآمنة في الأجل الطويل هو ما يساعد على منع الأزمات الإنسانية في المستقبل. إن هذه لحظة إمكانات كبيرة لتلك الأمة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى أن تظل شريكا للصومال فيما يواصل مسيرته نحو تحقيق الأمن والاستقلال.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أشكر السيد زينينغا والسفير ماديرا على عرضيهما الزاخرين بالمعلومات عن الحالة في الصومال.

تشيد اليابان إشادة كبيرة بحكومتي المملكة المتحدة والصومال، فضلا عن الأمم المتحدة، على استضافة مؤتمر لندن في ١١ أيار/مايو لرسم مسار جديد للسلام والاستقرار في الصومال. وقد مثل اليابان السيد شنسوكي تاكي، نائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية.

وبينما أحرز الصومال تقدما مطردا صوب السلام والازدهار، كما جرى بيانه في المؤتمر، فإن هناك العديد من التحديات التي تنتظر مسيرته. ويجب على الحكومة التعجيل بالتصدي للمجاعة وانعدام الأمن الغذائي وبناء جيش وقوة شرطة وطنيين صوماليين يُمثل فيهما جميع السكان ومراجعة الدستور وتيسير إجراء الاقتراع الشامل في عام ٢٠٢٠، وذلك بالمساعدة المستمرة من جانب المجتمع الدولي. ومما يشجعنا بشكل خاص، في هذا الصدد، التزام الرئيس فرماجو القوي خلال مؤتمر لندن بشأن الصومال بأن يقود الحكومة في التصدي لهذه التحديات.

وإذ تظل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مهمة جدا للأمن في الصومال، يجب أن تكون المؤسسات الصومالية قادرة، في الأجل الطويل، على توفير الأمن في جميع أنحاء البلد. ولذلك، فإن اليابان تتطلع إلى تنفيذ الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد للهيكل الأمني الوطني على نحو مطرد. وسيضطلع المجلس الأمني الوطني الذي أنشئ حديثا بدور هام في اتباع نهج متكامل تجاه الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركاء الدوليين التخلي عن النُهج الفردانية وتنسيق الجهود عن كثب لمساعدة الصومال في إنشاء جيش وقوة شرطة وطنيين تمثيليين.

وسيتوقف البناء الناجح والمستدام للدولة في الصومال كذلك على تنميتها الاقتصادية ورفاه مواطنيها. وقد ساهمت اليابان، تحقيقا لتلك الغاية، بمبلغ ٤٤٢ مليون دولار لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز قدرة قوات الشرطة الصومالية وتنشيط الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تمكين الشباب الذين يؤدون دورا في الخطة الإنمائية الوطنية. وتشمل مساعدتنا صرف ٨,٥ ملايين دولار مؤخرا للتصدي العاجل لأزمة المجاعة. ونحن نعتقد أن العمل المتضافر للمجتمع الدولي من أجل منع المجاعة أمر حاسم في هذا المنعطف الحرج. كما إننا دعمنا الشعب الصومالي في بناء القدرات من خلال توفير التدريب لأكثر من ١٥٠ شخصا في مجالات الصحة والهياكل الأساسية والزراعة ومصائد الأسماك ومكافحة الإرهاب.

وتتطلع اليابان أيضا إلى إجراء مراجعة دقيقة وشاملة للجميع للدستور لبناء دولة اتحادية، بما في ذلك بشأن آليات تقاسم الموارد والإيرادات بين الحكومة الاتحادية والولايات.

وأخيرا، فإن الزيادة الأخيرة في عمليات اختطاف السفن التجارية قبالة سواحل الصومال تشكل مصدر قلق شديد وتبرز الحاجة إلى استمرار الجهود الدولية لمكافحة القرصنة في المنطقة. وستواصل اليابان أنشطتها في مجال الإنذار والرصد وعمليات الحراسة، بينما تدعم كذلك الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في المناطق الساحلية. وستواصل اليابان، من خلال هذه الأنشطة، التعاون مع المجتمع الدولي لجعل منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد زينينغا والسيد ماديرا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأنا لن أكرر تشخيصهما وتقييمهما للحالة الراهنة، التي تشكل، كما قال الأمين العام عقب زيارته مؤخرا إلى الصومال، مصدرا لمشاعر مزدوجة ومتباينة من الحزن والأمل.

لقد أُحرز تقدم في الصومال منذ عام ٢٠٠٧. والعملية الانتخابية الأخيرة تحافظ، على الرغم من أوجه قصورها، على هذا الزخم وتوسعه. وفيما يتعلق بالجهود الأمنية الدولية في الصومال، تشيد فرنسا، بطبيعة الحال، ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبجنودها الذين سقطوا وبدعم الأمم المتحدة.

كما تشير فرنسا إلى أن الاتحاد الأوروبي قد ساهم بحوالي بليوني دولار في هذا الجهد.

غير أننا نعلم كذلك أن هذا التقدم الكبير جزئي ويمكن أن ينتكس. وأشدد، في ذلك السياق، على العناصر التالية التي نرى أنها تشكل أولويات المرحلة المقبلة في الصومال.

أولا، بشأن الحالة السياسية والإنسانية، تؤيد فرنسا توصيات الاستعراض الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في الصومال، الذي يحدد مجالات العمل ذات الأولوية وعددها أربعة شهريا، وذلك إلى جانب وضع مبادئ توجيهية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وهذا يشمل، أولا، إبرام اتفاق بشأن النظام الاتحادي يحدد اختصاصات السلطات الاتحادية والكيانات المشكلة للاتحاد في الميدانين المدني والعسكري على السواء. وثانيا، يجب إرساء الخدمات العامة الأساسية في جميع أنحاء البلد، بما يُمكن من توفير ما يحتاجه السكان من خدمات وحماية.

وفي ذلك الصدد، يقتضي التصدي للجفاف الذي يؤثر سلبا على المنطقة حاليا اتخاذ إجراءات عاجلة، ويذكّرنا بأهمية توفير التدابير اللازمة للتصدي للعواقب الإنسانية للأزمات، أيا كانت.

ثالثا، ينبغي بذل المزيد من الجهد لإرساء سيادة القانون في الصومال وفي مجال احترام حقوق الإنسان. ويجب أن تنطبق هذه المبادئ على جميع الجهات الفاعلة، سواء كانت وطنية أم دولية، ولا سيما في مجال الأمن. ويجب أن تكون سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان إطار مشتركا لنا في هذا الصدد.

رابعا، ينبغي لنا التحلي بالمزيد من الشفافية في مجال الشؤون المالية العامة وإدارة المساعدة الدولية.

وتكمن الأولوية الثانية للفترة المقبلة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي سياق تحديد أولويات عمل الأمم المتحدة عقب انتخابات هذا العام، فإن أولويتناالرئيسية هي الأمن. وفي هذا الصدد، تود فرنسا أن تتناول النقاط الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق بتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي، تأمل فرنسا في انضمام مساهمين آخرين إلى الجهود المالية التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلا عن المساهمين الثنائيين. غير أن التنويع الجغرافي لتمويل البعثة لم يتحقق للأسف، وليس لنا أن نقف عند هذا الحد.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة سحب البعثة، فإننا نفهم رغبة بعض البلدان المساهمة بقوات في الانسحاب، ونشيد بها مرة أخرى. غير أن هذا الانسحاب يجب ألا يتم وفق جدول زمني وطني فحسب، بل يجب أن يرتبط أيضا بإيجاد حل لمشكلة الأمن الصومالي.

ثالثا، قبل انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي – التي ستواصل عملياتها في الصومال – يجب عليها زيادة فعالية تلك العمليات. ويتطلب هذا إنشاء وحدات لدعم البعثة، وتحسين قدرات جمع المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز التسلسل القيادي، فضلا عن التنسيق بين مختلف الوحدات.

وتأمل فرنسا أن يأخذ الاستعراض المشترك لبعثة الاتحاد الأفريقي، على النحو المطلوب في القرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦) هذه التحديات بعين الاعتبار.

بيد أن الأمر الحاسم فيما يتعلق بمسألة الأمن يكمن في زيادة إشراك الصوماليين أنفسهم، مثلما شدد على ذلك مقدمو الإحاطات الإعلامية والمتكلمون الذين أخذوا الكلمة قبلي. ونعتقد أن هذه هي المسألة الرئيسية خلال الفترة المقبلة. وهناك نحو ١ ٩٠٠ من أفراد الجيش الصومالي مؤهلون للدعم اللوجستي الذي سيقدمه مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، في إطار العمليات المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وتضطلع قوات محلية أخرى

– تعرف أيضا باسم قوات الدراويش – بمهام أمنية. ويجب إشراك هذه القوات بصورة أكبر وفي أسرع وقت ممكن في مهام السيطرة على الأراضي المحررة.

ويضع الاستعراض المطلوب في القرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦) إيجاد حل صومالي في صلب أهدافه. ويجب تنفيذ استعراض عام ومتعمق لتجنيد الأفراد في القوات المسلحة الصومالية في أسرع وقت ممكن، وأن يتبع ذلك إنشاء نظام شفاف لدفع المرتبات. ويجب على الاتحاد الأوروبي أيضا أن يواصل تدريب تلك القوات بواسطة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، بما في ذلك في الأقاليم، ونرحب بدعوة الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في البعثة المشتركة.

ولكي تتحقق هذه الأهداف، فلا بد من مشاركة السلطات الصومالية في تحقيقها، ويجب عليها الالتزام بالعمل صوب تحقيقها. ويجب استكمال مفهوم المساءلة المتبادلة من الناحية العملياتية، وترحب فرنسا بالتطورات المشجعة التي حدثت مؤخرا في هذا المجال.

وأخيرا، نرحب بعقد مؤتمر لندن الأسبوع الماضي، حيث أقرت هذه التعهدات وتعاون الشركاء الدوليون معا على وضع نهج منسق ينبغي تنفيذه في أقرب وقت ممكن.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر ممثل الدولة بالنيابة، زيننغا، والممثل الخاص ماديرا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره (S/2017/408) القائل بأننا قد شهدنا في الشهر الماضي أحداثا هامة مكّنت من استعادة الأمل الكبير في مستقبل الصومال. ومن الأهمية بمكان أن نبني على هذه النتائج ونواصل المضي قدما صوب خطاب مختلف وأكثر إيجابية عن الحالة في البلد. ونغتنم الفرصة التي أتيحت لنا اليوم لدعم الجهود التي يبذلها الرئيس فاراماجو والسلطات الصومالية في عملية بناء المؤسسات.

وما برحت إيطاليا تلتزم التزاما فعالا، جنبا إلى جنب مع الصومال نفسه، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء المعنيين بدعم تمكين المؤسسات الصومالية. ونحن على اقتناع راسخ بأهمية الملكية الصومالية لهذه العملية. وقد التزمنا دائما بهذا المبدأ، وسنظل على التزامنا به.

وإذ أنتقل إلى مسألة الأمن، فإننا نرحب بنتائج مؤتمر لندن الذي عُقد في ١١ أيار/مايو، وإطلاق الشراكة الجديدة من أجل الصومال، التي ستكتسي أهمية حيوية لتنفيذ خطة التنمية الوطنية.

ولا يزال التهديد الذي تسببه حركة الشباب بالغ الخطورة، وخاصة من حيث تأثيره على السكان. وهنا لا يزال العمل الذي تؤديه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حاسما لنجاح استراتيجية دخول قوات الأمن الصومالية.

وتؤيد إيطاليا الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوضع إطار لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. وهي تتطلع بثقة إلى نتائج الاستعراض المشترك الجاري حاليا للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي. ونتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الممثل الخاص ماديرا، القائل بأنه ينبغي أن يتم هذا الاستعراض في تشاور وثيق مع السلطات الصومالية.

وستواصل إيطاليا دعم الملكية الصومالية للقطاع الأمني بواسطة التدريب الثنائي للشرطة الصومالية، وأيضا عن طريق قيادة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، التي نسهم فيها بنصف القوة وبقائد القوة أيضا.

وإذ نضع في اعتبارنا التحدي الرئيسي الذي يشكّله الإرهاب، فإن من الواضح أيضا أن البعد الأمني ليس المسألة الوحيدة التي يجب علينا التصدي لها. وبوسع الصومال أن

يبذل مزيدا من الجهد – بالتعاون مع شركائه – لمنع التطرف العنيف والتصدي للأسباب الجذرية للتطرف مثل الفقر، ونقص التعليم، وقلة فرص العمل.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فينبغي أن تعمل البعثة خلال الأشهر المقبلة لأجل تعزيز الجهود الرئيسية المعنية بتوطيد سيادة القانون وتعزيز المساءلة المالية والقدرات الإدارية، على كل من الصعيدين الوطني والاتحادي، بدءا من توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وكما تم التنويه إليه مؤخرا في استعراض الأمين العام للعمليات، فما تزال المهمة الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة تتمثل في تقديم المشورة الاستراتيجية في مجالات بناء السلام وبناء الدولة وتنسيق الدعم الدولي وبناء قدرات المؤسسات الاتحادية والإقليمية الصومالية.

وما تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق الشديد. وقد تعهدت إيطاليا حتى الآن بتوفير مبلغ ٤,٥ مليون دولار لحالات الطوارئ المتعلقة بالجفاف، وستواصل القيام بدورها في تخفيف المعاناة وتعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفا من السكان المدنيين على الصمود.

وأخيرا، نثني على حكومة الصومال الاتحادية للأولوية التي تعطيها لإعادة بناء الاقتصاد واستعادة المؤسسات المالية الرئيسية. ونرحب ترحيبا حارا بخريطة الطريق المتفق عليها بين الحكومة الاتحادية والمؤسسات المالية الدولية. ونشجع بقوة تطلعات الصومال إلى تخفيف عبء الديون، وهو الهدف النهائي لتنفيذ خريطة الطريق والشروط المطلوبة من قبل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتكرر إيطاليا تأكيد التزامها بتحقيق هذا التطلع حالما تُستوفى الشروط ذات الصلة.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لمقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة.

ويعدُّ الاختتام الناجح للدورة الانتخابية في الصومال، بما في ذلك انتخاب رئيس جديد للبرلمان ذي المجلسين، معلما هاما في تاريخ البلد. ونتوقع أن توجه السلطات الجديدة اهتمامها فورا إلى ضمان مضي الصومال قدما نحو المصالحة الوطنية واستعادة كيان الدولة وتعزيز قطاع الأمن، فضلا عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتدل الخطوات الأولى التي اتخذها الرئيس الجديد: أي إعلان حالة الطوارئ، والعفو لمدة ٦٠ يوما عن المقاتلين الذين ألقوا أسلحتهم، على تفاني والتزام رئيس الدولة.

ونرحب أيضا بالتوقيع على الاتفاق المتعلق بهيكل الأمن الوطني في نيسان/أبريل ١٧، وذلك كنتيجة للمفاوضات بين ممثلي الولايات. وتماشيا مع ذلك الاتفاق، أُنشئ مجلس الأمن الوطني الذي يمكن أن يصبح منتدى واعدا لاتخاذ القرارات الجماعية من جانب السلطات الصومالية. ونعتقد أن ذلك يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح وإسهاما كبيرا في تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن.

وفي ظل هذه الخلفية، ما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الأمنية في الصومال، حيث أنها لا تزال بعيدة عن الاستقرار. والسبب الرئيسي لذلك هو الهجمات التي تشنها حركة الشباب بلا هوادة. كما نلاحظ تزايد نشاط تلك الجماعة خارج البلد. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ أن أعضاء حركة الشباب ينسقون أنشطتهم مع الجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، مما يقوض الأمن في القرن الأفريقي.

ويتمثل شاغل آخر في عودة مسألة القرصنة بصورة متفاقمة في خليج عدن والمنطقة الشمالية الغربية من المحيط الهندي. ويشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/408) إلى أن القراصنة قد نفذوا خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل وحدهما خمس هجمات ناجحة. ولم تُسجل حوادث من هذا القبيل منذ عام ٢٠١٢.

ومن الواضح أن الأسباب المؤدية إلى ظاهرة القرصنة في المنطقة لم يتم القضاء عليها بعد. وهناك صلة واضحة بينها وبين التدهور الشديد في الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد بسبب آثار الجفاف، في حين احتفظت الفصائل الصومالية المعنية بقوة كبيرة. وبالتالي، نشير إلى ضرورة أن نواصل تنسيق الجهود الدولية لمكافحة القرصنة، بما في ذلك من خلال فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونؤيد الإبقاء على ذلك الكيان، الذي أظهر فعاليته. ونحن عازمون على المشاركة بنشاط في الدورة العامة العشرين لفريق الاتصال المقرر عقدها في موريشيوس في حزيران/يونيه.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه من المهم للغاية كفالة تنسيق الخطوات التي يتخذها المجتمع الدولي بهدف تحسين قدرة الجيش الصومالي وتلك التي تتخذها قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونعتقد أن استعراض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي، الذي يجري الآن بالاشتراك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ينبغي أن يؤدي إلى مواصلة تعزيز فعالية العمل الذي يضطلع به حفظة السلام الأفارقة. ونحن نتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن الانسحاب المبكر للبعثة من الصومال يمكن أن يؤدي إلى انهيار الحالة الأمنية في البلد.

وينبغي أن نركز اهتمامنا بصورة وثيقة على الحالة الإنسانية العصيبة في الصومال والتي نتجت عن مزيج من العواقب الكارثية للجفاف وعدم الاستقرار الداخلي. إن الملايين من الصوماليين على حافة المجاعة. وتوقعات المستقبل القريب هي أبعد ما تكون عن التفاؤل. ويجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلد في أقرب وقت ممكن وتزويد سكانه بالاحتياجات الأساسية من المياه والغذاء والدواء.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على حظر الأسلحة والفحم المفروض على الصومال. ونلاحظ أن تلك القيود قد ثبت أنه أداة فعالة جدا في قطع القنوات التي تغذي القوى المتطرفة والإرهابية. وندعو إلى مواصلة تعزيز فعالية هذه التدابير التقييدية. وقد أثبتت ممارسة رفع حظر الأسلحة جزئيا على الإمدادات إلى قوات الأمن الصومالية المسلحة فعاليتها.

وفي المستقبل، تعتزم روسيا مواصلة الاضطلاع بدور نشط في اتخاذ خطوات منسقة لحل الأزمة وتقديم المساعدة إلى مقديشو. وبلدنا يقدم المساعدة الإنسانية بانتظام إلى الحكومة الاتحادية، وكذلك للاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة، من خلال تقديم مساهمات محددة الأهداف للصناديق ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وسنواصل أيضا توفير التدريب المجاني للكوادر المدنية الصومالية.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين في هذا الصباح، وكذلك ماثيو رايكروفت على تقديمه آخر المعلومات عن مؤتمر لندن بشأن الصومال. وأعتقد أن ما نخرج به من الإحاطتين الإعلاميتين وتقرير الأمين العام (S/2017/408) هو أن تقدما سياسيا كبيرا قد أُحرز في الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكما ذكر الجميع، فإن التطورات السياسية والأمنية خلال الشهور القليلة الماضية يجب توطيدها والاستفادة منها.

ومن الواضح أن الدعم الدولي المتواصل لحكومة وشعب الصومال سيكون ضروريا فيما يسعيان إلى الاستفادة من الوعود التي ولدتها المكاسب الأخيرة ومواجهة التحديات المتبقية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن شكرنا لحكومة المملكة المتحدة على استضافة وتنظيم المؤتمر الناجح جدا في لندن. ونرحب بقوة بالنتائج التي تحققت، ولا سيما ميثاق الأمن واتفاق الشراكة الجديدة بشأن الصومال، الذي سيوجه تعاوننا المستمر ودعمنا للبلد. وكان الاتفاق الهام الذي توصل إليه قادة الولايات والزعماء على المستوى الاتحادي بشأن هيكل قوات الأمن الصومالية ومساءلتها عاملا أساسيا في جعل إعداد ميثاق الأمن أمرا ممكنا.

ولا تزال هناك مهام هامة على صعيد السلام وبناء الدولة. وهي تشمل استئناف مراجعة الدستور استنادا إلى مشاورات جامعة وشفافة وواسعة النطاق، والأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية المقررة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وسيكون بناء الثقة وإقامة علاقات بناءة بين الولايات الأعضاء في الاتحاد وبينها وبين الحكومة المركزية أساسيا. ويجب أن يكون تعزيز قدرات الإدارة والمؤسسات المحلية أولوية عليا بهدف بناء الثقة في مشروعية وظائف الدولة، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. والاتفاقات التي تم التوصل إليها في الأسبوع الماضي ستكون ذات أهمية أساسية لمواصلة وزيادة تعاوننا في دعم تلك الجهود.

لقد سارت الأمم المتحدة على الطريق الصعب في الماضي بجانب الشعب الصومالي. وإذ نتطلع إلى المستقبل، سيكون من الضروري أن نصمم دعم الأمم المتحدة للصومال على النحو المناسب بما يتفق مع تنفيذ نتائج مؤتمر لندن. ولذلك، فإننا نرحب بالاستعراض الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في الصومال ونتطلع إلى المشاركة البناءة مع أعضاء المجلس بخصوص تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

والاستعراض الاستراتيجي الجاري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على نفس القدر من الأهمية من أجل ضمان تقديم دعم موزون بدقة ومنسق جيدا إلى الصومال. ومن المهم للغاية أن يكون السحب المتوقع للبعثة مستندا إلى الأوضاع القائمة ومتزامنا مع تعزيز مماثل لقوات الأمن الصومالية. فعدم إدارة هذه العملية بدقة يمكن أن يهدد المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت بالفعل. وينبغي ألا ننسى أن بعثة الاتحاد الأفريقي تقوم بدور حاسم في جهود مكافحة الإرهاب في الصومال، وهو ما كانت له آثار إيجابية تتجاوز حدود البلد. ونظرا لأهميتها، ندرك أن بعثة الاتحاد الأفريقي تستحق تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر للاضطلاع بمهمتها، ونتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن كيفية تحقيق ذلك.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء ظروف الجفاف الراهنة. وكما سمعنا في هذا الصباح، فإن آثار ذلك على حياة وسبل عيش الصوماليين هائلة ومدمرة. وبينما يمثل الجفاف أولا وقبل كل شيء مسألة إنسانية، علينا أن ندرك أيضا إمكانية أن تكون له آثار أمنية وسياسية حادة. ونثني على الجهود الرائعة التي بذلتها الحكومة والمجتمع الدولي حتى الآن من أجل الاستجابة، والتي حالت دون حدوث مجاعة على نطاق أوسع. ولكن من الضروري أن نواصل هذه الجهود حتى نهاية العام على أقرب تقدير. بيد أن المساعدة الإنسانية العاجلة يجب أن تقترن ببذل جهود لبناء القدرة على الصمود في مواجهة نوبات الجفاف والأزمات الأخرى في الأمد الطويل.

بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح، أود أن أسلط الضوء على التوصيات بشأن الصومال المعتمدة في الشهر الماضي. ومن المهم تنفيذ هذه التوصيات الآن، ولا سيما التوصية المتعلقة بولاية حماية الأطفال المناطة ببعثة الأمم المتحدة بشأن ضرورة أن تخصص للبعثة ما يكفي من القدرات لحماية الأطفال. ونود أيضا أن نعرب عن بالغ القلق بشأن استمرار احتجاز الأطفال من جانب السلطات الاتحادية وسلطات المناطق.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالمعلومات المفصلة عن المسائل الشاملة، بما في ذلك بشأن تمكين المرأة والمرأة والسلام والأمن، الواردة في تقرير الأمين العام. كما نشيد ببعثة الأمم المتحدة على تكثيف جهود الحماية في ضوء ازدياد حوادث العنف الجنسي في أعقاب الحالة الإنسانية الطارئة. ونلاحظ أن الاستعراض الاستراتيجي من جانب الأمين العام للبعثة يشير إلى ضرورة تحسين إدماج خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ولاية البعثة، وبالتالي عدم الاكتفاء بحماية المرأة والاهتمام بمشاركتها. والدعوة الواردة في الاستعراض إلى التركيز بقوة على دور البعثة في مجال

المساعي الحميدة وتسوية النزاعات هامة أيضا. ونتطلع إلى مناقشة الكيفية التي يمكن تحقيق ذلك بها في الولاية المستكملة.

على الرغم من التحديات التي لا تزال تواجه حكومة وشعب الصومال، فإن التقدم الكبير المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير يؤكد إمكانية مضي الصومال قدما صوب تحقيق السلام والاستقرار. وتظهر نتائج مؤتمر لندن أن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما، ولكن يجب علينا جميعا الآن مضاعفة جهودنا لتنفيذ هذه النتائج لصالح جميع الصوماليين.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد زيننغا، نائب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسفير ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأود أن أبدأ بطرح مسألتين هامتين. تتعلق الأولى أساسا بالامتنان الذي ندين به للسفير ماديرا على ما قاله في نهاية بيانه، عندما شدد على مدى أهمية كفالة تنسيق الجهود في الدعم المقدم إلى قطاع الأمن في الصومال. وتحدث عن حقيقة أن القصور في هذا الدعم مشكلة رئيسية. ونأمل، أن نكون قد أنشأنا، بعد مؤتمر لندن وبعد شهر نيسان/أبريل، أساسا للتغلب على تلك المشكلة.

وتتجلى المسألة الثانية حقا في توجيه نداء من أجل كفالة الحكم على الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية والبعثة طبقا للواقع الموضوعي والإسهام الذي تقدمه تلك القوات في السلام والأمن الإقليميين والدوليين. والمشورة التي تقدمها السويد ذات صلة هنا.

وتنعقد جلسة اليوم في ظل الزخم الإيجابي الذي تولد على مدى الأشهر القليلة الماضية من أجل إحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية في الصومال. وعكست نتائج مؤتمر قمة لندن الأسبوع الماضي، الذي استضافته المملكة المتحدة، وينبغي الإشادة بها على ذلك، هذا الزخم الإيجابي، والشراكة الجديدة من أجل الصومال التي أقرت في المؤتمر تتسق مع حاجة البلد وتوقعات الدعم الدولي المتجدد على أساس ملكية الصومال وأولوياته، على النحو الذي حددته الحكومة الاتحادية في خطتها الإنمائية الوطنية. وما لا يقل أهمية، بطبيعة الحال، هو ضرورة الوفاء بالتعهدات والالتزامات التي قطعت في السابق وترجمتها إلى دعم ملموس لانتعاش البلد ومساعيه لبناء السلام.

ومع ذلك، فإننا ندرك أيضا حقيقة أننا نجتمع في وقت يواجه فيه الصومال أزمة إنسانية خطيرة بفعل الجفاف. والاستجابة على نحو عاجل وسريع للأزمة هي أولا وقبل كل شيء بسألة إنقاذ أرواح، ولكنها أيضا مسألة تتعلق بالحفاظ على المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة بفضل الجهود الهائلة والتضحيات الكبيرة. وفي هذا الصدد، نقدر مبادرات الحكومة الاتحادية والخطط الرامية إلى معالجة هذه الكارثة الوطنية، ونرحب بحشد الدعم الدولي لتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها إلى المتضررين من الجفاف. إن كفالة استجابة فعالة ومنسقة تحت قيادة الحكومة الاتحادية أمر هام إذا أردنا تجنب وقوع كارثة إنسانية في الأجل القصير، ومعالجة الأسباب الجذرية لضعف البلد في مواجهة الكوارث، بغية بناء قدرته على الصمود على المدى الطويل.

ومما يزيد تعقيد الأزمة الإنسانية، حالة اللاجئين والمشردين الصوماليين. وتمت مناقشة مشكلة إيجاد حل دائم لتلك المسألة، في مؤتمر القمة الخاص الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في نيروبي قبل شهرين. ويشكل إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين في الصومال، الذي اعتمده مؤتمر القمة، إطارا هاما للمعالجة الشاملة لمسألة اللاجئين، ولكن تنفيذه يتطلب تعزيز الدعم الثنائي والإقليمي والدولي.

وهذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن والمصالحة وبناء السلام في الصومال على مدى العقد الماضي. وهناك دروس قيّمة يمكن استخلاصها من تجربة البعثة، وهي دروس هامة جدا بالنسبة لعمليات السلام الحالية والمقبلة. من الواضح أنه ليس من المتوخى بقاء البعثة في الصومال إلى الأبد، ومن الصواب أن المناقشات بشأن مستقبلها قد بدأت بالفعل. وينبغي أن يستند ذلك المستقبل، إلى استراتيجية خروج واضحة وخريطة طريق يمكن أن تعطي قوات الأمن الصومالية في النهاية مسؤولية أكبر. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ١٦ نيسان/أبريل بشأن إدماج القوات الإقليمية والاتحادية في هيكل أمن متسق على الصعيد الوطني، وإنشاء مجلس ومكتب للأمن القومي، الأمر الذي سيمكّن الصومال من الاضطلاع تدريجيا بالمزيد من المسؤولية عن أمنه.

ومع ذلك، من المؤكد أن هناك حاجة لكفالة تعزيز التنسيق والاتساق في الدعم الدولي إلى البلد على أساس هيكله الأمني الوطني. ولم يحدث هذا حتى الآن، مما يجعل التقدم المحرز في بناء قوات الأمن الصومالية غير كاف بالمرة. لكن ذلك يتغير، ويشكل الاتفاق بشأن هيكل الأمن على الصعيد الوطني إنجازا كبيرا.

ومع أن البعثة ستبدأ الخفض التدريجي في أواخر عام ٢٠١٨، فإن دورها سيظل مع ذلك مهما، وستستمر بالتالي الأهمية البالغة لتوفير الدعم اللوجستي لبناء قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، بل وتتعاظم هذه الأهمية في ضوء العمليات الهجومية الوشيكة في ممر وادي جوبا التي ترمي إلى طرد حركة الشباب من المناطق التي لا تزال تسيطر عليها. ومما له صلة بذلك، فيما يتصل بحقيقة أن حركة الشباب لا تزال تمثل تهديدا، أود أن أذكر أنه بينما كان مؤتمر لندن قيد الانعقاد، حصلت معركة كبرى ضد حركة الشباب في منطقة هيران. ونأمل أن ينظر الاستعراض المشترك المقبل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في هذه المسائل ويخرج بتوصيات ملموسة، بما في ذلك مسألة تزويد البعثة بتمويل تكميلي ومستدام ويمكن التنبؤ به من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، في إطار الشراكة المعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وأخيرا، قطع الصومال بالفعل شوطا طويلا، وهناك أكثر من أي وقت مضى آفاق أفضل لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في البلد، شريطة الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي تولد في السنوات الأخيرة واستدامته. إن التحديات التي لا تزال تواجه الصومال تحديات هائلة، ويجب القيام بالكثير من العمل. ولهذا السبب يحتاج الصومال إلى استمرار الدعم والتضامن من جانب المجتمع الدولي وهو يسعى جاهدا للتغلب على تلك التحديات. وأود أن أختتم بياني باقتباس بعض العبارات من ملاحظات رئيس وزراء بلدي خلال مؤتمر لندن الذي عقد الأسبوع الماضي، عندما قال:

”سنواصل، نحن في المنطقة، بذل دمائنا ودفع التضحيات الجسام والقيام بكل ما هو عادل وضروري لاستعادة السلام والهدوء اللذين طال السعي إلى تحقيقهما في الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة. ليس هناك إسهام أكبر ولا تضامن أعظم من ذلك.“

السيد فيسكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بنتائج مؤتمر لندن المعني بالصومال. وينبغي النظر إلى ميثاق الأمن واتفاق الشراكة الجديد بين الصومال والمجتمع الدولي كخريطة طريق حقيقية للبلدان المانحة من أجل دعم تقدم الصومال في عدد من المجالات التي حددتها الحكومة الاتحادية كأولويات. ونرجو أن يؤدي تنفيذهما إلى تسريع تقدم الصومال في اتجاه إحلال السلام الدائم والازدهار بحلول عام ٢٠٢٠. وفي وقت يوجد فيه أكثر من ٦ ملايين

صومالي في حاجة إلى المساعدة بسبب سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي ويواجه أكثر من مليون شخص خطر المجاعة، من الأهمية بمكان توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية لحالة الجفاف الراهنة.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق العميق إزاء حقيقة استمرار استغلال حركة الشباب الجفاف لتعزيز أهدافها وتقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتدين أوكرانيا بقوة الهجمات الأخيرة في الصومال، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ٩ أيار/مايو على قاعدة الجيش الوطني الصومالي في مقاطعة غوفغدود في بايدوا، الذي قتل فيه ١٣ شخصا على الأقل. وفي هذا الصدد، فإن تحسين الأمن من خلال إصلاح وتعزيز الهيكل الأمني الصومالي، بما يشمل كلا من الجيش والشرطة، أمر حيوي لمنع انتكاس الصومال وعودته إلى الصراع المفتوح وتمكين تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية الأوسع نطاقا.

وإذ ندرك خطورة التهديد الذي تشكله حركة الشباب، نود أن نؤكد دعمنا المستمر للجهود المشتركة والتعاون بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في حملتهما لمكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها البعثة في مجال كفالة الأمن، نؤيد العملية الانتقالية تبعا للظروف من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية، التي ينبغي أن تشمل تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن، على النحو المبين في ميثاق الأمن.

ونتطلع إلى توصيات استعراض الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي لتقديم المساعدة إلى الصومال، قبل تجديد ولايتها في تموز/يوليه من هذا العام.

والعملية السياسية هي القطاع الآخر الذي يتطلب الاهتمام الخاص والجهود الموحدة من جانب جميع الجهات الفاعلة في الصومال والمجتمع الدولي. وإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال أمر أساسي لبناء دولة اتحادية أكثر شمولا وديمقراطية. ونحن نتفق تماما مع مناشدة الأمين العام الحكومة الاتحادية والبرلمان المضي قدما بعملية مراجعة الدستور، التي تكتسي أهمية حاسمة لكفالة فعالية ووضوح تقاسم السلطة بين الأطراف السياسية الفاعلة، وتحسين التفاعل بين الولايات الاتحادية الأعضاء، وبنفس القدر من الأهمية، تحقيق نظام الصوت الواحد للشخص الواحد في الانتخابات المقبلة. وتعزيز الحكم المحلي ينبغي أن يعتبر أيضا مسألة ذات أولوية قصوى. إن المصالحة وإنشاء إدارة شاملة في غالمودوغ جزء حاسم من ذلك الإصلاح، وخطوة هامة على الطريق نحو الاختتام الناجح للعملية الانتخابية في البلد. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على مواصلة الحوار الهادف إلى تحقيق المصالحة، وإجراء انتخابات شاملة، وإنشاء إدارة واسعة في غالمودوغ.

ونشيد بالعمل الذي قامت به بعثة الاتحاد الأفريقي لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال في دعم السلام والمصالحة، والنهوض بعملية بناء الدولة وتعزيز حقوق الإنسان في الصومال.

وفي الختام، أود أن أتطرق إلى التوصيات المنبثقة عن استعراض وجود الأمم المتحدة في الصومال بعد العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. نحن نتشاطر موقف الأمين العام بأنه ينبغي للمنظمة، في المرحلة المقبلة للأمم المتحدة، أن تدعم العملية السياسية وعملية بناء الدولة بقيادة صومالية. وفي رأينا، ينبغي الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال والسماح لها بمواصلة عملها بالتركيز على تعزيز وبناء قدرة جميع السلطات الإقليمية الصومالية والمحلية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد جلسة اليوم بشأن الصومال. كما أشكر السيد ريزدون زيننغا، نائب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة في الصومال، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، اللذين قدما إحاطتين إعلاميتين ممتازتين أضفيتا مزيدا من الوضوح على عملنا.

وكشفت الإحاطات الإعلامية اليوم أن الصومال في مفترق الطرق، وأنه لا بد من بذل المزيد من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة التحديات الهائلة التي يواجهها البلد، مثل الإرهاب والتمرد والتطرف العنيف والكوارث الطبيعية والجفاف والأزمة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، لما زالت القرصنة آفة في سواحل الصومال، ملثما ذكر بذلك للتو ممثل الاتحاد الروسي.

وللسنا بحاجة إلى إعادة تأكيد التفاصيل. ونود فقط أن نشدد على أنه، على الرغم من التحديات، لا يزال هناك أمل، إذا نظرنا في مدى الأشواط التي قطعها البلد خلال العقود القليلة الماضية، حتى في الأوقات الصعبة. وقد ظهرت بوادر الأمل مع الانتخابات الأخيرة لمجلسي البرلمان، وبخاصة انتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد، الذين فرماجو الذي يقوم، بشجاعة ووضوح وإرادة وسعة صدر، بتوجيه بلده نحو التعمير والوحدة الوطنية من خلال بناء الأمن والاستقرار في البلد. وتشمل بعض الإنجازات جهوده في وضع الصيغة النهائية للاتفاق على الهيكل الأمني الوطني الجديد على الصعيدين الاتحادي والإقليمي بغية بناء قوات دفاع وأمن مدربة جيدا ومقبولة من الشعب الصومالي وخاضعة للمساءلة أمامه. ولهذا السبب نعتقد أن اتفاقا سياسيا بنطاق مماثل يمكن التوسط لإبرامه بغية المساعدة في إنشاء دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها، على رأسها حكومة تمهد السبيل لإجراء انتخابات عامة استنادا إلى النظام الحاسم المتمثل في الصوت الواحد للشخص الواحد في ٢٠٢٠، بتمثيل نسائي رفيع المستوى في مختلف المؤسسات، فضلا عن مشاركة القطاع الخاص والشتات الصومالي النشط.

وهناك أيضا بوادر الأمل إذا أخذنا في الاعتبار النتائج الممتازة لمؤتمر لندن. وقد قام زميلنا السيد رايكروفت للتو بتقديم معلومات مستكملة بشأن المؤتمر، ونهنئ بلده على نجاح الاجتماع. وكان مؤتمر لندن متميزا لأن تعهد المجتمع الدولي تعهد مرة أخرى بمواصلة تقديم الدعم للبلد. ولترجمة هذا الأمل إلى خطوات محددة في الميدان، لا سيما لتحقيق التنمية المستدامة في البلد، التي يجب أن ترتكز على المصالحة والأمن والاستقرار الدائم، يجب على المجتمع الدولي قاطبة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص،أن يظل منخرطا من خلال تنسيق الجهود وتعزيز المساعدات الإنسانية والتقنية المتعددة الجوانب وغيرها من أشكال المساعدات إلى الصومال في جميع المجالات.

ونحن نرحب بإجراء هذه العملية بمشاركة الشعب الصومالي – لأنه، كما قال السيد ماديرا، من المهم إيلاء الاهتمام لما يريده الصوماليون، وليس لما نتمنى أن يريدونه. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووجود الأمم المتحدة في البلد أمر بالغ الأهمية. واستراتيجية انسحاب البعثة يجب أن تقترن بالعملية اللحقة لبناء قدرات قوات الأمن الصومالية لمنع إيجاد الفراغ، بما أن التهديد لا يزال قويا.

ونحن نحيي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الدفاع والأمن الصومالية على العمل الرائع التي تواصل الاضطلاع به مع أفرقة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال في بيئة صعبة وخطيرة في أغلب الأحيان، من أجل مساعدة ودعم بلدها في بناء سيادة القانون. ومع ذلك، رغم التقدم المحرز في مجال مكافحة الإرهاب، لا تزال التحديات الأمنية والإنسانية تثير القلق بسبب القدرات المتبقية لحركة الشباب والازدياد التدريجي لنفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة.

وللأسف، بالإضافة إلى الارتفاع المفاجئ في العنف ضد المدنيين الذي يعزى إلى حركة الشباب، يستخدم الأطفال في القتال، ويُهَاجَمُ العاملون في المجال الإنساني ويُحوَلُ اتجاه المعونة ويُعَرقَلُ إيصالها. وهذه الممارسات يجب إدانتها، وقبل كل شيء، القضاء عليها. ولذلك يرحب وفد بلدي بالقرار الذي اتخذته حكومة الصومال الاتحادية الجديدة المتمثل في جعل إصلاح قطاع الأمن أولوية وطنية. فقد أدى ذلك إلى اتفاق على نهج اتحادي فيما يتعلق بالأمن، وهو الخطوة الأولى في إعادة بناء قطاع الأمن في البلد. وعلى نفس المنوال، أُبرِمَ ميثاق للأمن يهدف إلى إرساء الأساس لبناء بلد يسوده السلام والازدهار، في مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي عقد في ١١ أيار/مايو. ويرحب الوفد السنغالي بذلك الميثاق باعتباره خطوة كبيرة إلى الأمام للجيش الوطني الصومالي، الذي سيتحمل مسؤولية أكبر عقب انسحاب البعثة في المستقبل.

ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور بمعدل خطير، اقترانا بخطر المجاعة وسوء التغذية. وبالتالي، فإننا نرحب بالخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي، التي سمحت بالقيام باستجابة سريعة للحالة وتحسين فرص حصول آلاف الناس على الغذاء. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير. ونشجع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية على مواصلة تقديم دعم منسق ومتسق إلى الصومال من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت بالفعل.

إن مكافحة الفساد، الذي يضيق الخناق على العديد من قطاعات الأنشطة، وتحسين حالة حقوق الإنسان في الصومال، ولا سيما حماية النساء والأطفال، يجب أن تظل أولوية بالنسبة للسلطات الصومالية. وفي هذا الصدد، تؤيد السنغال سياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بتحويل المساعدة الإنسانية التي بدأتها السلطات الصومالية، التي تلتزم بالتصرف بحزم ضد أي شخص يشارك في مثل هذه الأعمال والممارسات.

وبعد نجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية، يمكننا القول إن الصوماليسير على المسار الصحيح. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة، بما في ذلك التصدي للجفاف وانعدام الأمن، وإدارة المالية العامة، ومكافحة الفساد، وضرورة زيادة الإيرادات، والحاجة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية. ولذلك، فإن بلدي يشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم الحكومة الاتحادية الصومالية في جهودها الرامية إلى النهوض بتحقيق هذه الإصلاحات.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب كازاخستان عن تقديرها لرئاسة أوروغواي على عقد هذه الجلسة، وكذلك مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، نائب الممثل الخاص للأمين العام زينينغا والممثل الخاص مادیرا، على تقديم ما استجد من معلومات شاملة عن الحالة في الصومال. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية.

بصفتنا رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، فإننا نرحب بنجاح عملية بناء المؤسسات السياسية وتحديد الأولويات الرئيسية لخطة الحكومة بأيدي قيادة الصومال. بيد أن المنظمات الإرهابية تواصل ممارسة أنشطتها التدميرية. ولذلك، من الأهمية بمكان كفالة تقديم دعم متسق ومنسق إلى البلد فيما يبذله من جهود لبناء السلام وبناء الدولة.

لقد كان مؤتمر لندن الذي عقد في ١١ أيار/مايو بشأن الصومال – الذي اشتركت في تنظيمه حكومة المملكة المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن قيادة الصومال – مؤتمرا تاريخيا. ونثني على ميثاق الأمن واتفاق الشراكة الجديدة الذين تم التوصل إليهما كنتائج للمؤتمر. ونوصي بالاستفادة من الزخم المتولد عنه لتحقيق التقدم في إصلاح القطاع الأمني، ولكن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لمواجهة الجفاف المستمر والأزمة الإنسانية. وتمثل الشراكة الدولية

عنصرا حيويا في تنفيذ خريطة الطريق السياسية للانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠٢٠ على أساس مبدأ صوت واحد للشخص الواحد. وننصح أن يقترن ذلك مع بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز الدستور، وتعزيز إجراء حوار سياسي شامل.

وما كان للتقدم في جميع أنحاء البلد أن يُحرزَ بدون الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما الشجاعة التي أبدتها بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في مكافحة الأعمال التدميرية المتزايدة التي تقوم بها حركة الشباب. وفي الوقت نفسه، فإن تقرير الاتحاد الأفريقي المعنون ”دراسة عشرية عن الدروس المستفادة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال“، فضلا عن الاستعراض الاستراتيجي المشترك بشأن الصومال، وفرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والصومال، ستوفر توجهات مستقبلية لتحقيق الاستقرار والفعالية. ونأمل أن تسهم عملية ممر وادي جوبا الثاني المقبلة بشكل كبير في تحييد التهديد الذي تفرضه حركة الشباب. كما نقترح أنه ينبغي لنا نحن – منظومة الأمم المتحدة، بصورة جماعية مع الحكومة الاتحادية والاتحاد الأفريقي – أن نساعد على إيجاد هيكل أمني وطني قوي مع إجراء الإصلاحات اللازمة في الجيش الوطني الصومالي، وأنه ينبغي لقوة الشرطة أن تتحمل قدرا من المسؤولية أكبر مما تتحمله بعثة الاتحاد الأفريقي خلال المرحلة الانتقالية.

ونرى أن ميثاق الأمن – الذي اعتمد في مؤتمر لندن – يمثل خارطة طريق لتعزيز الكفاح ضد مقاتلي حركة الشباب. ويعتقد وفد بلدي أن هذا الميثاق ينبغي أن يكون هو الخطوة التالية صوب تنفيذ اتفاق نيسان/أبريل بين حكومة الصومال والكيانات الاتحادية بشأن استراتيجيتها الدفاعية. وفي هذا الوقت من التفاؤل الحذر، ينبغي تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، حتى يتسنى تنفيذ خطة التنمية الوطنية للصومال تنفيذا فعالا، مع التركيز على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية الناجمة عن الجفاف المستمر. ولذلك، فإننا ندعم بكل إخلاص نداء الأمين العام لجمع المبلغ اللازم البالغ ٩٠٠ مليون دولارا من أجل تقديم المعونة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بقلق ازدياد انعدام الأمن في مختلف المجتمعات الإقليمية في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن تتم معالجة ذلك بسرعة حتى لا ينتج عنه أبعادا وطنية وحتى لا تؤدي حالة عدم الاستقرار إلى تفاقم الحالة الإنسانية وتصاعد خطر المجاعة. وتعد المشاركة النشطة للنساء والشباب أمرا أساسيا.

ويجب أن تعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والحكومة معا، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل رصد انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والأطفال عن كثب ووقفها. ونشجع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على نشر موظفي الحماية وتعيينهم من أجل تقديم التدريب والمساعدة في بناء القدرات والاضطلاع بأنشطة الدعوة.

وأخيرا، فإن كازاخستان مستعدة للانضمام إلى هذا الجهد المتعدد الأطراف لتحقيق السلام الدائم في الصومال، برؤية وتطلع جديدين.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد ماديرا، ونائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، السيد زينينغا.

نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزه الصومال في السنوات الأخيرة فيما يتعلق باختتام العملية الانتخابية، مما أدى إلى

إجراء انتخابات رئاسية في ٨ شباط/فبراير. ويسعدنا أن نرى وجود تمثيل أكبر للنساء والشباب في البرلمان لأول مرة.

ونشدد على أهمية التقيد بخارطة الطريق السياسية لكفالة أن تجرى الانتخابات، في عام ٢٠٢٠ على أقصى تقدير، على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. كما نرحب بقرار الرئيس جوبالاند للتعاون مع الحكومة الاتحادية، وأن نلاحظ أن إحدى أولوياته ستتمثل في مكافحة حركة الشباب الإرهابية. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من التقدم المحرز في الصومال، لا تزال هناك تحديات كثيرة، أحدها هو مكافحة الإرهاب، الذي لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة، فضلا عن خطر القرصنة. ولا تزال حركة الشباب الإرهابية تحد من إمكانية الوصول إلى من يحتاجون إلى العون والمساعدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي والدعم السياسي للصومال، نرحب بعقد مؤتمر لندن الدولي في ١١ أيار/مايو، حيث التزم الشركاء بدعم تعزيز الأمن الوطني والدولي، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وإعداد ميثاق للأمن. ونقر أيضا بأهمية مساهمة الشركاء الإقليميين، ومشاركة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في الانتقال صوب تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال. ونؤيد موقف الأمين العام القاضي بأن التعاون الدولي أمر أساسي للحفاظ على التقدم السياسي والأمني المحرز في الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى ضمان تقديم دعم متسق وطويل الأجل لتطوير القدرات المؤسسية للحكومة الصومالية بما يؤدي إلى تقديم مبادرات الحكم الرشيد الذي يقوده المجتمع المحلي.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية، الأمر الذي يعزى في الأساس إلى تفاقم الجفاف، الذي انتشر خارج بونتلاند وصوماليلاند ووصل إلى المناطق الجنوبية، مثل جيدو وجوبا السفلى. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى وجود ٦,٢ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد وملايين الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة عاجلة لإنقاذ حياتهم. ووفقا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد تسبب الجفاف منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في وقوع أكثر من ٥٧٠ ٠٠٠ حالة تشريد جديدة. كما أن استمرار الافتقار إلى شبكات الضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية يزيد من ضعف البلد وإمكانية انتشار الأزمة أكثر من ذلك. ويجب على المجتمع الدولي التصدي لهذه التحديات على وجه السرعة لمنع هذه الحالة الخطيرة من أن تتحول إلى مجاعة، على نحو ما حدث في عام ٢٠١١، التي لقي خلالها ٢٥٠ ٠٠٠ شخص حتفهم، كان أكثر من نصفهم دون سن الخامسة، وفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وأخيرا، فإننا نقر بأهمية عمل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونعتبرها جهات أساسية في بناء الدولة الصومالية، وبخاصة فيما يتعلق بالعمليات الرامية إلى تعزيز الدولة وإعداد عملية انتخابية شاملة وحرة ونزيهة وتتسم بالشفافية، مع احترام سيادة الصومال واستقلاله وسلامته الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

وتشكر أوروغواي نائب الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد ريزدون زيننغا، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والمفصلة.

وتشيد أوروغواي بنتائج مؤتمر لندن المعني بالصومال، الذي عقد في ١١ أيار/مايو، وأسفر عن ميثاق الأمن والتحالف الجديد من أجل الصومال، دعما للخطة الإنمائية

الوطنية في الصومال، ووضع برنامجا طموحا لإصلاح الدولة يقوده الصوماليون، بدعم من المجتمع الدولي في السنوات المقبلة. وترى أوروغواي أنه من الضروري الحفاظ على الزخم من أجل التغيير الإيجابي في المصالحة في الصومال. ونؤكد مجددا دعمنا لسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، حتى يصبح الصومال ديمقراطيا ومستقرا ومزدهرا.

بيد أن هناك تحديات مقبلة. فتهديد القرصنة لا يزال قائما. ويجب إحراز تقدم أكبر في مجالات إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وتجب معالجة الفساد، ولا بد من بذل الجهود للحد من الفقر وتعزيز الانتعاش الاقتصادي.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، لا تزال حركة الشباب تمثل تهديدا قويا. وكما يشير الأمين العام في أحدث تقاريره (S/2017/408)، فقد أثبتت حركة الشباب قدرتها على المقاومة والتكيف محتفظة بهيكل موحد على الرغم من الخلافات الداخلية والانقسامات. وتعرب أوروغواي عن القلق البالغ إزاء استعداد الحركة لاستخدام العنف لعرقلة جهود الإغاثة التي تستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وتعتقد أوروغواي أن إحدى الأولويات الرئيسية تتمثل في تعزيز قوات الأمن الوطنية الصومالية وتحسين قدرتها على العمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الكفاح ضد حركة الشباب. ويمثل إصلاح قطاع الأمن الصومالي، فضلا عن إصلاح الحملة الرامية إلى هزيمة حركة الشباب، مسألتين ملحتين، ولا سيما في ضوء خطة البعثة إلى البدء في العملية الانتقالية في الصومال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وتدرك أوروغواي المساهمة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حاليا في البلد، وتسلط الضوء على أهمية أن يواصل الاتحاد الأفريقي المشاركة في الانتقال إلى الأمان والاستقرار في الصومال.

ويعتقد بلدي أيضا من الملح معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة في الصومال بسبب الجفاف المستمر وخطر المجاعة. فقد تفاقم ذلك بسبب سنوات من النزاع وانعدام الأمن، ويمكن أن يعرقل التقدم السياسي وشرعية مؤسسات الدولة الاتحادية. ويجب تكثيف الجهود المنسقة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الفورية وتعزيز القدرة على التكيف في المستقبل.

كما تعتقد أوروغواي أن من الضروري ضمان التحرك إلى الأمام في عملية مراجعة الدستور وإكمال قيام الدولة الاتحادية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وإذا أديرت عملية مراجعة الدستور إدارة جيدة جيدا، فإنها ستعزز الوحدة الوطنية، وستعالج الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار، وستتيح فرصة كبيرة للمصالحة بين أبناء الشعب الصومالي. وتشدد أوروغواي بوجه خاص على ضرورة حماية السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين، وتشجع حكومة الصومال الاتحادية على التماس الوساطة والاستقرار، ولا سيما في المناطق حيث إمكانية الوصول إلى الإمدادات والمعونة الإنسانية أمر حيوي.

وعلى الرغم من أن جميع أحكام الإعدام الصادرة ضد الأطفال في دولة بونتلاند قد ألغيت، فما يزال يبعث على القلق الشديد هو أن عقوبات الإعدام قد حُولت إلى سجن لفترات طويلة. وأورغواي تحث سلطات بونتلاند على الامتثال لالتزاماتها بإلغاء العقوبات، وتيسير الإفراج عن الأطفال ومواصلة العمل مع الأمم المتحدة على إعادة إدماجهم. كما تطلب أوروغواي إلى سلطات بونتلاند إلغاء جميع أحكام الإعدام ضد الأطفال الصادرة عن المحاكم المدنية والعسكرية، والتعجيل بوضع نظام قضاء الأحداث، بدعم من الأمم المتحدة، وفقا لاتفاقية حقوق الطفل، على النحو الذي أورده الأمين العام في أحدث تقاريره.

كما تشعر أوروغواي بالقلق إزاء حالات العنف الجنسي والنساء والفتيات المشردات داخليا، وأفراد القبائل التي تمثل

أقليات لضعفهم الشديد. ومن الضروري تحسين الإطار القانوني، ونظم حماية حقوق الإنسان وقدرة المؤسسات والشرعية على المساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة. وتدعو أوروغواي إلى احترام أعلى معايير حقوق الإنسان الدولية لمعالجة التجاوزات والاستخدام المفرط للقوة ضد السكان المدنيين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد يوسف (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس. يشرفني أن أخاطب المجلس باسم حكومة الصومال الاتحادية.

في البداية، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بقيادة سلفكم في توجيه أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

ومثل الاختتام الناجح للعملية الانتخابية في الصومال في ٨ شباط/فبراير بداية تغيّر واتجاه جديد في بلدنا. وفي الأسبوع الماضي بلندن، شهدنا التزام العديد من أصدقائنا وشركائنا لدعم هذا الاتجاه الجديد، ونحن مستعدون للاضطلاع بدورنا. وقد تعهد الرئيس فارماجو بالعمل بلا كلل من أجل تحسين الأمن وبناء المؤسسات الديمقراطية وتحسين الحياة اليومية للمواطنين الصوماليين. وقد تعهد بعدم ادخار أي جهد لمكافحة الأعداء الثلاثة الرئيسيين للصومال: الإرهاب والفساد والفقر.

ولتحقيق هذه الخطة الطموحة، عين الرئيس رئيس وزراء قدير وذي خبرة، وشكل حكومة جامعة تضم خمس وزيرات – يمثلن العدد الأكبر من الوزراء في تاريخنا – والعديد من الوزراء الشباب الذين يمثلون ٨٥ في المائة من السكان الذين هم دون سن الـ ٤٠. وبالتعاون مع مجلس الوزراء والبرلمان، التزم الرئيس بتصحيح السياسات من أجل كفالة أن تكون الحياة السياسية في الصومال شاملة للجميع وتشاركية وحيوية وحيث تكفل تكافؤ الفرص. وفي هذا الصدد، فإننا ملتزمون بتوطيد نظامنا الاتحادي للحوكمة لتمهيد الطريق أمام أجهزة الأمن والتركيز على بناء المؤسسات الدولة، ونحن نقود برنامج الإصلاح الشامل.

ونحن خطوة أقرب إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق التشكيل التاريخي مؤخرا لمجلس الأمن القومي الجديد، الذي يشمل جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. ومجلس الأمن القومي ليس منبرا للحوار بشأن المسائل الأمنية فحسب، بل المسائل الأوسع نطاقا ذات الأهمية الوطنية. وقد بدأنا بالفعل حوارا بشأن تقاسم الموارد الطبيعية والوطنية. وهذه المجالات وغيرها سوف تناقش في سياق عملية مراجعة الدستور.

ولا يزال الأمن مسألة ملحة بالنسبة للصومال. إن هيكل الأمن القومي الجديد والتاريخي وميثاق الأمن يوفران لنا الأدوات لتعزيز الجيش الوطني الصومالي وإدخال نموذج محسن للشرطة. ودعم المجلس المستمر لأهدافنا الأمنية والدور التنسيقي للبعثة هامان بالنسبة لهذه العملية.

واليوم، فإن رجالنا ونساءنا الشجعان في الزي العسكري، بالاشتراك مع بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، يخوضون المعارك المتكافئة مع الجماعة الإرهابية، حركة الشباب. فبدون قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، المزودة بالأسلحة الثقيلة، ما كنا قادرين على مكافحة تهديد حركة الشباب بفعالية.

إن حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال الذي طال أمده يقيد بشدة قدرتنا على شراء الأسلحة الثقيلة، بالرغم من الرفع الجزئي للحظر في ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد للعمل مع شركائنا والمجلس لوضع خريطة طريق واضحة نحو الرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة.

ويشمل هذا التحسينات التي يجب علينا إدخالها في إدارة الأسلحة ونظم القيادة والتحكم في بلدنا. وسيواصل الصومال العمل لأجل هزيمة حركة الشباب في غضون السنوات القليلة المقبلة. وما أن نتمكن من استعادة الأقاليم المتبقية وتأمين طرق الإمداد، حتى نمضي قدما في تحقيق الاستقرار في البلد عن طريق بناء الإدارات المحلية بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد.

ونحن ممتنون لجميع شركائنا لدعمهم الثابت والمستمر لقطاع الأمن على مر السنين. فالكثير منهم يقدم الدعم المالي، في حين يقدم الآخرون الدعم التقني واللوجستي. ويعرب الصومال عن امتنانه الخاص لبعثة الاتحاد الأفريقي. فقد واصل حفظة السلام التابعين له العمل إلى جانبنا على مدى ١٠ سنوات، وخلال تلك الفترة ضحى الكثيرون بأرواحهم سعيا إلى مساعدة الصومال على دحر حركة الشباب وإعادة بناء قوات الأمن في بلدنا.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى المحنة التي تعاني منها الحكومة الصومالية والسكان الصوماليون في مواجهة الأزمة الإنسانية الراهنة. ووفقا للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، فما تزال الأزمة تتفاقم ويزداد خطر استمرار المجاعة في بعض أنحاء الصومال اليوم.

وعلى الرغم من السخاء غير المسبوق الذي أبداه المانحون خلال الأشهر القليلة الماضية، فما زلنا بحاجة عاجلة إلى مساهمات الجهات المانحة بشكل مستمر وفي وقت مبكر، فضلا عن الالتزام بإنقاذ حياة الأطفال والنساء والمسنين الأكثر عرضة للخطر، والذين يشكلون نسبة ٧٠ في المائة من ضحايا الجفاف. وعلاوة على ذلك، فإن الصومال بحاجة إلى الدعم في جهوده الرامية إلى إصلاح الاقتصاد الكلي، وهو ما يمكّن البلد من الحصول على التمويل لدعم بناء الدولة وتنفيذ برامج التنمية في الأجل الطويل. وهذا أمر بالغ الأهمية أيضا لكسر دوامة الأزمات الإنسانية المتكررة.

وكما قال رئيس بلدي في مؤتمر لندن بشأن الصومال، فلطالما استمر الزعم التقليدي بفشل الدولة في الصومال. وتلتزم إدارة الرئيس فارماجو باغتنام هذه الفرصة لتغيير ذلك الزعم وبناء الصومال لكي يكون دولة أقوى وأفضل وأكثر رخاء. وعلى الرغم من التحديات العديدة القائمة، فإنه ليس مستحيلا التغلب عليها جميعا. ونشكر المجلس مرة أخرى على دعمه المستمر للسلام والاستقرار والتنمية في الصومال منذ أمد طويل. ونحن واثقون بأننا سنمضي قدما نحو التقدم والرخاء ما دام ذلك يجسد إرادة الشعب الصومالي ويمثل أولوية لحكومته.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.